

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير  
فرع: مالية ومحاسبة  
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية والمحاسبة  
رقم: 2023 /.....

## مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب:

• بعلي بهاء الدين

تحت عنوان:

دور الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية  
(دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

لجنة المناقشة:

|             |                           |                    |
|-------------|---------------------------|--------------------|
| رئيسا       | جامعة محمد بوضياف المسيلة | د. رزيقات بوبكر    |
| مشرفا ومقرا | جامعة محمد بوضياف المسيلة | د. بحري علي        |
| مناقشا      | جامعة محمد بوضياف المسيلة | د. بلواضح الجبلاني |

السنة الجامعية : 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر و تقدير

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العقل والعلم، وأمدنا بالعزيزية والإرادة لإتمام هذا العمل .

أتقدم بكل كلمات الشكر وأسمى عبارات الإحترام إلى الأستاذ الفاضل "بجري علي" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بشيء وكان نعم المشرف في توجيهاته ونصائحه لنا .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أمد لي يد العون في هذا العمل حتى ولو بالكلمة الطيبة .

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة الرقابة الجبائية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي للتوصيف النظري لمتغيرات الدراسة، ومنهج دراسة الحالة لدراسة آراء عينة مأخوذة من مجموع موظفي المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، ومعالجة وتحليل النتائج باستخدام **spss**.

توصلت الدراسة إلى أن وسائل الرقمنة (التكنولوجيا الرقمية، البرمجيات، نظم المعلومات، شبكات الإتصال، والمنصات الإلكترونية) يمكن أن يكون لها دور مهم في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية من خلال تقليل الوقت، الجهد البشري، والتكلفة المادية.

**الكلمات المفتاحية:** الرقمنة، الرقابة الجبائية، رقمنة الإدارة الجبائية، كفاءة الرقابة الجبائية

## Abstract

The aim of this study was to determine whether digitization can lead to an increase in the efficiency of tax control in Algeria. for this purpose, the descriptive approach was used for the theoretical characterization of the study variables, and the case study approach was used to study the opinions of a sample taken from the total staff of the tax administration in M'sila, and then process and analyze the results using the **spss** program.

The study concluded that the means of digitization (digital technology, software, information systems, communication networks, and electronic platforms) can have an important role in increasing the efficiency of tax control by reducing time, human effort and material cost.

**Key words :** digitization , tax control, digitization of tax administration, the efficiency of tax control.

# الفهرس

## الفهرس

| الصفحة | المحتوى  |
|--------|--|
| VII    | البسمة   |
| VII    | شكر وتقدير   |
| VII    | الملخص   |
| VII    | فهرس المحتويات   |
| VII    | قائمة الجداول  |
| VII    | قائمة الأشكال  |
| أ - هـ | مقدمة عامة   |
| 6      | الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة                           |
| 7      | تمهيد  |
| 8      | المبحث الأول: ماهية الرقمنة                                  |
| 8      | المطلب الأول: تعريفها، خصائصها، أهدافها                      |
| 12     | المطلب الثاني: متطلبات الرقمنة                               |
| 14     | المطلب الثالث: مزايا الرقمنة                                 |
| 16     | المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية                        |
| 16     | المطلب الأول: تعريفها، أهدافها، وأسباب قيامها                |
| 19     | المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية                        |
| 21     | المطلب الثالث: الأدوات القانونية والهيكلية للرقابة الجبائية  |
| 25     | المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة                |
| 25     | المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية                   |
| 30     | المطلب الثاني: مبادرات الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية |
| 36     | المطلب الثالث: الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية الجزائرية    |
| 43     | المطلب الرابع: كفاءة الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة          |
| 46     | خلاصة  |

|    |   |
|----|---|
| 47 | الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (مديرية الضرائب لولاية المسيلة) |
| 49 | المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة            |
| 49 | المطلب الأول: تقديم المؤسسة ومهامها                             |
| 50 | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب        |
| 57 | المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية               |
| 57 | المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية                         |
| 61 | المطلب الثاني: عرض نتائج المعالجة الإحصائية                     |
| 74 | المطلب الثالث: إختبار الفرضيات                                  |
| 80 | الخاتمة   |
| 82 | قائمة المراجع   |

قائمة الجداول والأشكال:

أولاً: قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول  | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01         | إحصائيات خاصة بالإستبيانات  | 57     |
| 02         | مقياس ليكرت الخماسي   | 59     |
| 03         | ثبات الإستبيان عن طريق ألفا كرونباخ                                   | 61     |
| 04         | مصفوفة إرتباطات الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية للإستبيان ككل | 62     |
| 05         | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس                              | 62     |
| 06         | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي                      | 63     |
| 07         | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي                     | 64     |
| 08         | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية                           | 65     |
| 09         | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول         | 66     |
| 10         | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للأبعاد والمحور الأول ككل    | 69     |
| 11         | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني ككل    | 70     |
| 12         | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للأبعاد والمحور الثاني ككل   | 71     |
| 13         | المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث        | 72     |
| 14         | إختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى                                  | 74     |
| 15         | إختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية                                 | 75     |
| 16         | إختبار T-test للفرضية الفرعية الثالثة                                 | 76     |

ثانيا: قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل   | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 56     | مخطط الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة | 01        |
| 63     | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس            | 02        |
| 64     | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي    | 03        |
| 65     | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي   | 04        |
| 66     | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية         | 05        |

# مقدمة عامة

## تمهيد:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظاً في مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصال نتيجة التقدم العلمي والتقني والإنتشار الهائل لشبكات الإنترنت، وهو ما ساهم بشكل كبير في بناء شكل إقتصاديات العالم كما نراها اليوم، فتكنولوجيا المعلومات والإتصال لم تعد مختصرة على مجال معين بل إمتدت لشتى المجالات، وفرض على الجميع التعامل معها لأن أي تجاوز أو تجاهل لها يعني البقاء في الأخير خارج سباق التطور المستمر لذلك لا نجد أي مجال أو نشاط إلا وسعى لإستغلالها وأدججها في كل أعماله ومع هذه التحولات التكنولوجية الحديثة ظهر مصطلح الرقمنة.

الرقمنة من المفاهيم التي ظهرت مؤخراً نتيجة الثورة المعلوماتية والإتصالات الحديثة بما فيها من تزايد إستخدام مختلف الأجهزة الذكية وشبكات الإتصال العالمية وتطبيقاتها، فالتحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدتها العالم في كافة نواحي الحياة سواء على صعيد الفرد، المؤسسات أو الدولة ككل، أدت إلى إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات لعملياتها وهو ما انعكس على توجهات المؤسسات لمسايرة هذا التطور والإستفادة منه واستخدامه في الأعمال والمعاملات في محاولة لتحسين الأداء.

وفي ظل إمتداد التحولات الرقمية إتجهت الحكومات أيضا إلى رقمنة مؤسساتها لمواكبة هذا التطور، وهذا ما أدى إلى تغير شكل الخدمة العمومية التقليدية إلى نمط جديد يركز أساساً على البعد التكنولوجي وجعلها قائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت، والمؤسسات العمومية الجزائرية ليست في منأى عن هذا التحول، فمن بين الإدارات التي سعت الحكومة إلى تحديثها نجد الإدارة الجبائية، الإدارة المسؤولة عن جباية الضرائب التي تعتبر أهم الموارد المالية للخرينة العمومية.

يعتبر قطاع الضرائب أحد أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها لما لها من دور كبير في توفير إيرادات مالية للخرينة العمومية، لذلك تجد الدولة نفسها أمام ضرورة التحديث والعصرنة وتطوير أساليب العمل حتى تضمن تفعيل أكثر للإدارة الجبائية، وهو ما دفعها نحو تبني مفهوم الرقمنة بما يحمله من إعتقاد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة بمختلف مكوناتها من بنية تحتية تكنولوجية ونظم إتصالات حديثة، ونظم معلومات فعالة من جهة، ومن جهة أخرى تغيير طريقة تقديم الخدمة الجبائية من النمط الورقي التقليدي إلى النمط الافتراضي الإلكتروني.

الرقمنة بذلك هي مفهوم من المفترض أن يمس مختلف مراحل العملية الضريبية بدءاً من إستلام تصريحات المكلفين إلى مراقبتها وصولاً إلى عملية التحصيل، ما يعني إرتباطها المباشر بأداء الإدارة الجبائية، وبما أن فعالية وكفاءة أداء الإدارة الجبائية تعتمد أساساً على فعالية وكفاءة نظامها الرقابي كونها الآلية التي تتحقق الدولة من خلالها من أداء المكلفين بالضريبة بالتزامهم وفق ما يحدده القانون ومحاربة أي محاولات للتهرب من هذه الإلتزامات، فإن ذلك يتطلب الوقوف على التغيير الذي قد يحدث على أداء الرقابة الجبائية نتيجة التحول نحو الرقمنة.

## أولاً: الإشكالية

لعل أكبر ما يواجه أداء الرقابة الجبائية لمهنتها هو صعوبة متابعة كافة الملفات الضريبية للمكلفين من أجل التأكد من صحة ما جاء فيها، فهي بذلك تصطدم بالعدد الهائل للملفات الواجب فحصها فحوصاً دقيقاً، الأمر الذي يتطلب جهداً بشرياً كبيراً، ووقتاً، وأكوام من الأرشيف الورقي، إضافة إلى البحث عن المعلومة الجبائية التي يحتاجها أعوان الرقابة الجبائية في التحقق من وضعية المكلف ومدى توفر الوسائل المساعدة على ذلك والتي تسهل عملية التحقق من صحة البيانات ومطابقتها مع ما يقدمه المكلف من معلومات وهو ما يعكس مفهوم الكفاءة في الأداء، وذلك يخلق تساؤل حيال الكفاءة في آلية الرقابة الجبائية، من هنا وفي ظل إتجاه الحكومة نحو رقمنة الإدارة الجبائية يمكن طرح الإشكالية التالية:

**هل يمكن أن يساهم تبني مفهوم الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة ؟
- ما هو واقع تطبيق الرقابة الجبائية مديرية الضرائب لولاية المسيلة ؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم إستخدام وسائل الرقمنة في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة ؟

## ثانياً: الفرضيات

تقودنا إشكالية البحث إلى طرح الفرضية الرئيسية التالية:

**تبني مفهوم الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة.**

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة نضع الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى :** تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** إستخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية

### ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الرقمنة ومدى أهميتها في العصر الحالي.
- التعرف على مفهوم الرقابة الجبائية ودورها كآلية مهمة في عمل الإدارة الجبائية.
- إستعراض مساعي الجزائر نحو رقمنة الإدارة الجبائية.
- الوقوف على إنعكاس الرقمنة على الرقابة الجبائية.

### رابعا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث مما يلي:

- تشكل الرقمنة اليوم مسعى وطني وأحد الإنشغالات الأساسية للحكومة الجزائرية، وهو ما جعلها موضوع مهم في الآونة الأخيرة.
- جائحة كورونا التي تفشت في الأعوام السابقة، وما انعكس عنها، أظهر الحاجة الكبيرة للرقمنة في شتى الميادين، فعلى غرار التعليم والبنوك تظهر الحاجة إليها أيضا في الإدارة الجبائية، ومن خلال الدراسة الحالية سنقوم بتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة في الرقابة الجبائية، التي تمثل جانب مهم في الإدارة الجبائية.

### خامسا: المنهج المستخدم

قصد الإحاطة والإلمام بأهم أبعاد ومضامين الدراسة، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة وكذا إختبار الفرضيات، سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد عرض الأسس النظرية لمتغيرات الدراسة أما في الجانب التطبيقي سيتم الإعتماد على منهج دراسة الحالة لجمع وعرض وتحليل النتائج المتحصل عليها من المعالجة الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

### سادسا: دوافع إختيار الموضوع

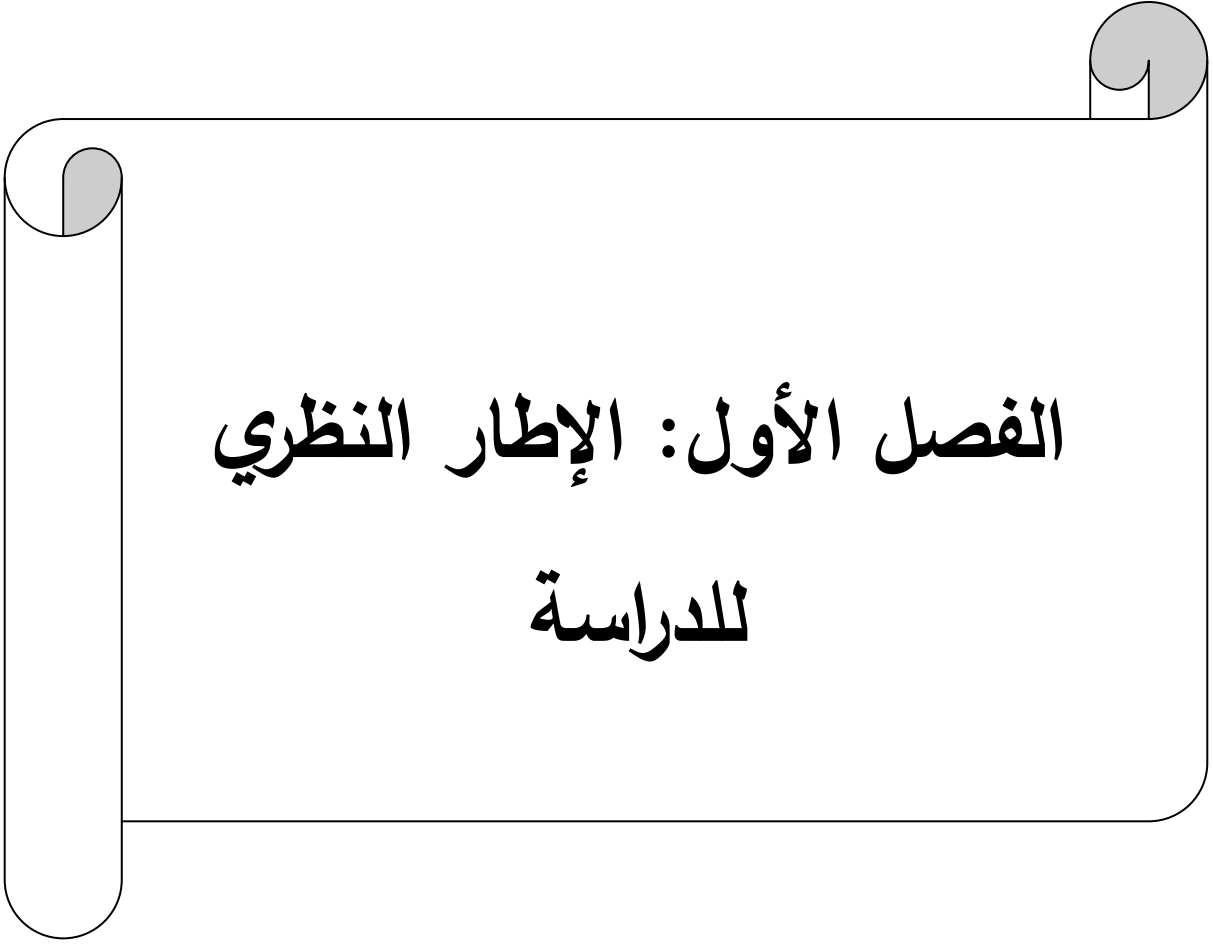
- في ظل توجه الحكومة الجزائرية نحو الرقمنة، تأتي ضرورة معرفة مدى استفادة الإدارة الجبائية في ولاية المسيلة من هذا المشروع.
- الرغبة الشخصية في إختيار الموضوع، وإرتباطه بالتخصص الذي أدرسه.
- إثراء المكتبة بدراسة تربط بين الرقمنة وكفاءة الرقابة الجبائية.

## سابعاً: الدراسات السابقة

- دراسة قوادري مُجد، تحت عنوان رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، سنة 2022، هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد توصلت الدراسة إلى التوجه إلى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال إطلاق نظام المعلومات الجبائي جبايتك كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية، وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل الرقابة الجبائية، حيث تطرق إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري.
- دراسة أمال حداش، ناصر شارفي، والتي جاءت بعنوان أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين - مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وذلك في إطار مشروع عصرنه الإدارة الجبائية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث أن تطبيق هذا النظام الإلكتروني سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية آليات الرقابة الجبائية وتسهيل إجراءاتها ويقلل من الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي وتفادي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.
- دراسة فلة محتال، أحمد بساس، والتي كان عنوانها أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الإقتصادي، سنة 2020، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، ومفاهيم عن الرقابة الجبائية الشكلية مع التركيز على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وخلصت إلى أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني ستتعزز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية من جهة وتتلأشى سلبياتها من جهة أخرى.
- دراسة خير الدين شرواطي، والتي جاءت بعنوان دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر (دراسة حالة مديرية الضرائب البلدية)، مقال منشور في مجلة الأبحاث الإقتصادية، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي المستخدم لدى الإدارة الجبائية ومدى تلبية متطلبات وظيفة الرقابة الجبائية، وقد توصلت إلى أن نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" هو نظام معلومات إلكتروني مستحدث يندرج ضمن أنظمة تخطيط الموارد تم تبنيه سنة 2017 من طرف مديرية كبريات المؤسسات كمديرية تجريبية لهذا النظام ليعمم بعد ذلك على المديرية الضريبية الأخرى.

تختلف دراستنا عن هذه الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- أداة القياس التي سنستخدمها وهي الإستبيان والذي سيوجه مباشرة للممارسين في الميدان ممثلين في الموظفين المنخرطين في عملية الرقابة الجبائية أين ستكون النظرة أقرب لأرض الواقع.
- دراستنا ستتركز على الوجه الآخر للأداء ممثلاً في مفهوم الكفاءة.
- دراستنا تتناول الرقمنة بمختلف مكوناتها كمفهوم شمولي يبدأ من داخل الإدارة الجبائية إلى خارجها في علاقتها بالمالكف.
- دراستنا ستنظر لمجمل عملية الرقابة الجبائية ككل وليس من الناحية الشكلية فقط إضافة إلى أنها ستكون أكثر تحديداً بتركيزها على كفاءة الرقابة الجبائية.
- الاختلاف في ميدان الدراسة.



# الفصل الأول: الإطار النظري لِلدراسة

## تمهيد:

لم تعد ضرورة مواكبة تطورات العصر تقتصر على القطاع الخاص وعالم الأعمال فقط أين تفرض قوانين المنافسة والتغير والتحديث المستمر وإلا تخلفت المؤسسات عن مثيلاتها وفقدت مكانتها في السوق، بل أصبح الأمر ضرورة حتمية بالنسبة للحكومات أيضا في تسييرها لجميع إداراتها العمومية، فمن غير المعقول أن تبقى متخلفة عن القطاع الخاص في البلاد، فاتجهت بذلك نحو تحديث طرف تسييرها وأولت اهتماما بمفهوم الرقمنة في تقديم خدماتها حتى تستجيب لتوقعات المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات، هذا المجتمع الذي أصبح ينتظر من الحكومة خدمات أكثر حداثة في ظل الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية بمختلف أنواعها وانتشار تقنيات الإتصال الحديثة، ومن بين أهم الإدارات العمومية في البلاد التي مستها الرقمنة نجد الإدارة الجبائية أين شرعت الحكومات بما يعرف برقمنة الإدارة الجبائية أملا في تحسين جودة خدماتها من جهة وضمان حقها عن طريق الرقابة الجبائية من جهة أخرى وذلك باستخدام تقنيات العصر الحالي، وانطلاقا من ذلك وللإلمام أكثر بالموضوع فسيتم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الرقمنة .
- المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية .
- المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة .

## المبحث الأول: ماهية الرقمنة

يتشكل مفهوم الرقمنة من نتائج ما عرف بالثورة الصناعية الرابعة، حيث جذب اهتمام المهتمين بهذا المجال من مختصين وحكومات وباحثين، فالعصر الذي نعيشه اليوم هو العصر الرقمي الذي يمكن رؤية مدلولاته في جميع جوانب الحياة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات الرقمنة في المطالب الثلاث الموالية.

## المطلب الأول: تعريفها، خصائصها، أهدافها

يرتبط مفهوم الرقمنة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (نغم و آخرون، 2019، صفحة 103) فهي مفهوم إرتبط ظهوره مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة. (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 44)

هذا ويخلط الكثير بين مفهومي الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعتبرونها شيئاً واحداً ولذلك قبل التطرق لتعريف الرقمنة وجب أولاً تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها التقنية التي تسمح بإدخال ومعالجة وتخزين وإرسال المعلومات اعتماداً على مبدأ المعالجة الإلكترونية المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من مختلف التجهيزات التي تستعمل في مختلف عمليات الاتصال، (عايدي، 2022، صفحة 560) أي أن الرقمنة هي مجال أوسع من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأنها تستخدم هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها فليس من الطبيعي أن نطبق الرقمنة دون التمكن الصحيح من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالتكنولوجيا هي الدعامة الأساسية والحتمية للرقمنة أو ما يعرف بالتحول الرقمي (عايدي، 2022، صفحة 561)

فواقع الرقمنة ما هو إلا نتيجة حتمية للتطور الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم ولا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، (ربيع، 2021، صفحة 1035) حيث أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي أمام الإدارات البيروقراطية كي تحسن من

مستوى أعمالها وجودتها خدماتها وهو ما أصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو الإلكترونية . (بوضياف، 2022، صفحة 394)

### الفرع الأول : تعريف الرقمنة

الرقمنة وكغيرها من المصطلحات لها تعاريف عدة، وعلى الرغم من ملاحظة عدم وجود فروقات كبيرة في التعريفات التي أوردها الباحثين فإنه من الضروري عرض البعض من هذه التعريفات فيما يلي:

**تعريف 01:** هي عملية تحويل سجلات مكتوبة ومطبوعة إلى صيغة إلكترونية والذي قد يكون محتواه نص، صورة، صوت، أو توليفة مما سبق، وينتج عن هذه العملية مستند إلكتروني والذي يمكن استخدامه على مستوى الانترنت أو الإنترنت (الشبكة الداخلية). (shariful, 2011, p. 02)

**تعريف 02:** هي عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول وإيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين. (قوادري، 2022، صفحة 233)

**تعريف 03:** الرقمنة هي إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على توفير خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة .

**تعريف 04:** هي عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق . (عبد السلام، 2017 ، صفحة 62، 63)

**تعريف 05:** الرقمنة هي تحويل العمليات إلى نسخ رقمية و إلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات والاتصالات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي بفاعلية وإنتاجية أعلى .

**تعريف 06:** الرقمنة هي استخدام نظم تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال كشبكة الانترنت في جميع العمليات الإدارية بهدف تحسين العمليات الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء للمؤسسة . (عفيفة، 2022، صفحة 164)

بناءً على ما سبق من تعريفات لمفهوم الرقمنة وبعد التمعن فيها يمكن الخروج بالنقاط المشتركة التالية:

- الرقمنة هي عملية انتقال من حالة تقليدية إلى حالة أكثر تطوراً .
  - تستند الرقمنة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي استخدام الحاسبات الآلية والإجراءات والمناهج وغيرها من الأجهزة وشبكات الاتصال (الإنترنت) .
  - الرقمنة مفهوم شمولي أي أنه يمس الأفراد والمؤسسات بجميع أنواعها .
  - الرقمنة تخلق نموذجاً متطوراً للأعمال يختصر الوقت ويوفر المال والجهد .
  - تغطي الرقمنة نطاق واسع يمس جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية .
- ويمكن تعريفها على أنها تحول المؤسسات من نموذج العمل التقليدي الورقي إلى نموذج حديث رقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة من حاسبات وبرامج وتطبيقات وتكنولوجيا الاتصالات ممثلة أساساً في الربط عن بعد بالإنترنت، وذلك في تسيير أعمالها داخليا وخارجيا.

### الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **تقليص الوقت:** حيث يصبح العالم قرية صغيرة وأماكن متجاورة إلكترونياً، كما تنجز الأنشطة والأعمال في زمن قصير
- **تقليص مكان التخزين:** كنتيجة لخاصية التخزين لكم هائل من المعلومات التي يمكن الوصول إليها بكل سهولة .
- **التفاعلية:** أي أن الفرد المستخدم للرقمنة يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في الوقت نفسه، فبإمكان المشاركين في عملية الاتصال تبادل الأدوار وبالتالي خلق نوع من التفاعل بين الأنشطة .
- **اللاتزامية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت .
- **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

- قابلية التحرك: بالإمكان الاستفادة من خدمات الرقمنة أثناء تنقلات المستخدم عن طريق وسائل الاتصال المتنقلة كالحاسب النقال والهاتف النقال .
- الشيوع والانتشار: هو القابلية على التوسع والشمول لمساحات غير محدودة من العالم، أي إمكانية انضمام أطراف آخرين أفراداً ومؤسسات متى أرادوا. (عفيفة، 2022، صفحة 165)
- الحفظ: تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر .
- المشاركة: حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه .
- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع حيث تتحول المواد المكتتبة والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات. (قوادري، 2022، صفحة 237، 238)

### الفرع الثالث: أهداف الرقمنة

- أصبحت الرقمنة ميزة العصر الحالي لا يمكن للمؤسسات مهما كان نوعها أن تعمل وتستمر بدون تبني هذا المفهوم في أعمالها عن طريق تحول المؤسسات نحو الرقمنة فهي بذلك تطمح لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تقليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة .
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بالعملاء .
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أي وقت ممكن . (ريبيحي و زيني، 2022، صفحة 163)
- تحسين أداء الموظفين: تقليص أو استبعاد العمل اليدوي هو الهدف الأساسي للتحول نحو الرقمنة، فالأعمال اليدوية بطيئة وعرضة للخطأ ذلك أن المستخدم عليه أن يعيد تعبئة البيانات مرات عديدة، في حين أن العمليات الآلية (الأتمتة) يمكن أن تخفف على الموظفين العديد من المهام كما تتيح لهم إمكانية التركيز على مهام مهمة أخرى. (Eric, 2023)

- إعادة توجيه العمل: التكرار الآلي للمهام وانخفاض زمن أدائها لا يعني فقط انتهائها بسرعة و بأقل تكلفة ولكن أيضا الجهد البشري الذي تم توفيره يمكن إعادة توجيهه إلى أنشطة مضافة للقيمة في جهة أخرى .
- زيادة العوائد: إستخدام التكنولوجيا الرقمية لإنهاء الأعمال بسرعة أكبر يسمح بخدمة أكبر عدد من العملاء وبالتالي زيادة القاعدة الجماهيرية و منه زيادة العوائد .
- زيادة التعاون: أن نجاح أي مؤسسة يرجع إلى الجهود الجماعية والتحول نحو الرقمنة يعمل على ربط الموظفين و يتيح لهم مشاركة المعرفة والأفكار وتوحيد جهودهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة .
- تقديم تجربة أحسن للعميل: التحسينات الناتجة عن التحول نحو الرقمنة تسمح بالإستجابة لحاجات العميل بشكل أحسن وأسرع. (Claire, 2022)
- تسهيل البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل رقمية جديدة، فالرقمنة توفر المرونة في التعامل مع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات وإمكانية تحويلها إلى شكل رقمي واستخدامها على المدى الطويل وحفظها على مدى واسع .
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة كالبحث الانتقائي للمعلومات والخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية .(كوال و بوفطيمة، 2022، صفحة 102)

### المطلب الثاني: متطلبات الرقمنة

إن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الإداري الإلكتروني (الرقمي) يعتبر عملية متعددة الجوانب والممارسات، الهدف منها عصنة الإدارة وبالتالي التكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير بيئة قائمة على ثقافة جديدة تحكمها التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات ترقى إلى تطلعات المواطنين وتنال رضاهم لذلك فإن تطبيقها ليست عملية بسيطة وتقنية بحتة يمكن غرسها في أي بيئة ثم انتظار ثمارها حاليا بل إن عملية استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات يستلزم توفير متطلبات عديدة. (مخلوفي، 2022 ، صفحة 94) وبذلك فإن نجاح الرقمنة يتوقف على توافر المتطلبات اللازمة والتي يمكن تلخيصها في:

**1. المتطلبات المالية:** تعتبر الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر أي مشروع وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشاكل المحتملة. (مليكة و يحيوي، 2022، صفحة 459)

**2. المتطلبات التقنية:** تتمثل في تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد لكي يتحقق الهدف من استخدام الإنترنت بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي، وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي والمؤسس على أوسع نطاق ممكن. (مخلوفي، 2022، صفحة 95)

وهي بذلك تمثل البنية التحتية التكنولوجية وتتألف من:

- الأجهزة والمعدات مثل الحواسيب، المساحات الضوئية، الطابعات الليزرية، وسائط التخزين وحفظ البيانات .

- شبكة المعلومات .

- البرمجيات المتطورة والتي يمكن تطويرها مستقبلاً. (عفيفة، 2022، صفحة 166)

**3. المتطلبات البشرية:** تعتبر الموارد من أهم عناصر نجاح مشروع الرقمنة، خاصة كوننا في عصر سريع يتخذ من الرقمنة خطوة رئيسية للرقمي بخدماته وأعماله في ظل اكتساح التقنيات الرقمية والتكنولوجية كافة المجالات والخدمات، ولهذا فمثل هذه المهمة تستوجب موارد بشرية مؤهلة تتميز بالكفاءة والاحترافية العالية للتعامل مع مختلف عمليات الرقمنة إذ أنها مكلفة بتسيير الأجهزة والمعدات فضلاً عن امتلاكها خبرات ومهارات معرفية تؤهلها للتعامل مع مختلف تقنيات وأنظمة المعلومات. (كوال و بوفطيمة، 2022، صفحة 102)

**4. المتطلبات القانونية:** وتشتمل على مجمل التشريعات والقوانين التي يجب توفيرها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل، (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 47) فهذا التحول يتطلب مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة التي تتماشى وتلي متطلبات التكيف معه لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقاً لمعايير الانتقال واللقاء المباشرين بين الموظف وطالب الخدمة، وبذلك فإن هذا التحول يحتاج بيئة قانونية

وتشريعية مختلفة تسهل العمل وتضفي المشروعية والمصدقية في كافة النتائج القانونية المترتبة عنه حتى تكون مقبولة من طرف الزبون. (مخلوئي، 2022 ، صفحة 47)

### المطلب الثالث: مزايا الرقمنة

لا تقتصر عوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جهة بعينها، لأنها تشمل كل الأطراف والقطاعات، ويستطيع الجميع الاستفادة منها وتوظيفها حيث تحقق لهم العديد من العوائد المادية والمالية والبشرية من حيث تنمية القدرات وزيادة المعارف والمعلومات، (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 48) ومن أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن الرقمنة ساهمت في تحويل الكثير من نشاطات الإنسان إلى أرقام، وهو ما أظهر قدرة فائقة في جمع البيانات وحفظ المعلومات وتراكمها وامتلاكها وكذا إتاحتها للمعالجة والحفظ والتداول بكل اللغات وهو ما سهل إمكانية استرجاعها وسرعة الولوج إليها والتقليل من خطر فقدانها وضياعها خاصة النادرة منها، كما استطاعت الرقمنة إتاحة استيعاب المعلومات التي ضاقت بحملها المكتبات وأوعية المعلومات التقليدية وعجزت وسائل الاتصال القديمة على انتقالها وتوزيعها كما عملت على إزالة حواجز الزمان والمكان فأصبح بإمكاننا التنقل بين المواقع ومصادر المعلومات والولوج إلى قواعد البيانات المنتشرة عبر دول العالم والحصول على المعلومات والملفات، ففتحت الرقمنة بذلك مجالات واسعة للتواصل بين الناس وتبادل الخبرات والمعارف وجعلت العالم قرية صغيرة، الأمر الذي جعلنا نشهد تحولاً معرفياً ووجودياً في نفس الوقت ولهذا يوصف عصرنا الحالي بالعصر الرقمي نظراً للطفرة الهائلة (التكنولوجية) التي أدت إلى تطوير قدرات فائقة في حفظ ونقل (الصورة، النص، ... الخ) في شكل رقمي باستخدام وسائط، ولا تقتصر أهمية الرقمنة على قدرتها غير المحدودة في عمليات الحفظ والاسترجاع، وإنما تتعدى ذلك كونها ميزة هذا العصر ولغته الحالية ومن لا يتحدث هذه اللغة يخشى عليه الانزياح والتهميش، فقد ساهمت الرقمنة مثلاً في زيادة الشفافية وإمكانية كشف الفساد في مجال الاقتصاد والتجارة والكشف عن طرق وأساليب جمع المال وإنفاقه وتحقيق النمو الاقتصادي، كما ساهمت في تغيير طريقة عمل الكثير من القطاعات الحيوية والخدماتية وتجاوزت الوثائق الورقية إلى الاعتماد على الوثائق الالكترونية والدفع النقدي إلى الدفع الالكتروني. (مذكور، 2022، صفحة 159)

إن إمكانية الرقمنة كأداة للتنمية والتطوير هو نتيجة لقدرتها على التأثير في كل مجال من مجالات الحياة في دولة ما، مثل التخفيف من حدة الفقر، والارتقاء بجودة التعليم والخدمات الصحية وتقديم أفضل الخدمات الحكومية والأنشطة الاقتصادية، وتسهيل متطلبات الحياة اليومية للمواطنين، (نعم و آخرون، 2019، صفحة 103) كما أن أهمية الرقمنة

تبرز من خلال ما تمنحه للمؤسسات من فرص سوقية جديدة لأنها تجعلها تخرج من النظام التقليدي في ممارسة أعمالها في موقع واحد فهي بذلك توفر فرص لإقامة شبكات أعمال بين أطراف متفرقة في شتى أنحاء العالم، إذ أن المؤسسات التي تكون في مجال المنافسة العالمية لابد لها أن تمتلك مقومات الميزة التنافسية المستقبلية والتي تعد الرقمنة جزء هام فيها. (ريحي و زيني، 2022، صفحة 102، 103)

إضافة لما سبق يمكن القول أن أهمية الرقمنة تنبع مما توفره من مزايا وفوائد للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة نذكر منها:

### 1. المنافع الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونياً .
- مساندة برامج لتطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي .
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في عدة مجالات مثل إدخال البيانات وتشغيل صيانة البنية التحتية وأمن المعلومات .
- فتح قنوات استثمارية جديدة وتفعيل التبادلات والتجارة الإلكترونية . (بضياف، 2021، صفحة 72)
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية ولمساعدة المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور. (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 48)

### 2. المنافع الإدارية:

- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية
- الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية .
- الاقتصاد في الهرم الإداري التسلسلي الطويل والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية . (بضياف، 2021، صفحة 72)
- تساعد الرقمنة المؤسسات على تحسين الكفاءة التشغيلية، فهي تقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها وأيضاً في تعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها، مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد . (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 46)

## 3. المنافع الاجتماعية:

- إنشاء مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات، وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية المختلفة . (عفيفة، 2022، صفحة 166)

- تسهل عملية الرقمنة إمكانية وصول العديد من المستخدمين إلى الحصول على المعلومات وإمكانية مشاركتها ما بين عدة مستفيدين في الوقت ذاته وبالتالي استيعاب الزيادة المتناهية في أعدادهم، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم نشر وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت ذاته . (ربيع، 2021، صفحة 1036)

## المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي في الجزائر نظام تصريحي فهو يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وهو ما فرض ضرورة وجود أداة قانونية تضمن حق الخزينة العامة للدولة وتجسدت هذه الأداة في الرقابة الجبائية .

المطلب الأول: تعريفها، أهدافها، وأسباب قيامها

## الفرع الأول : تعريف الرقابة الجبائية

مصطلح الرقابة بشكله العام من المفاهيم التي لها مكانة هامة في المجال الإداري والسياسي لأي دولة، وتعتبر من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة و تمارسها على مختلف هيئاتها ومصالحها لاسيما المحلية منها من أجل ضمان التطبيق السليم للقانون، وتصويب الأخطاء التي قد تقع فيها جهة الإدارة أثناء ممارستها لمهامها وتطبيقها لمختلف القوانين والتنظيمات، أما في المجال الجبائي فإن هذه الرقابة لها حيز خاص و تمارسها فقط هيئة محددة وهي إدارة الضرائب التي منح لها قانون الإجراءات الجبائية حق ممارستها لهذه الرقابة، ولهذا النمط من الرقابة عدة تعاريف تختلف بين خبراء القانون من جهة، وخبراء المالية والمحاسبة من جهة أخرى، وتختلف حتى التسمية المستعملة لأن خبراء المالية والمحاسبة يستعملون مصطلح المراجعة أما أصحاب القانون فيستعملون مصطلح الرقابة استنادا إلى قانون الإجراءات الجبائية. (مُجَد و فهيمة، 2018، صفحة 149، 150)

تعرف الرقابة بصفة عامة على أنها وسيلة علاجية تهدف إلى التعرف على نقاط الضعف والخطأ من أجل العمل على تصحيحها ومعرفة مناطق الخلل والانحراف قبل وقوعها من أجل تفاديها، (لياس، 2011، صفحة 19) وعرفها المفكر الاقتصادي هنري فايول على أنها تقوم على التحقق عما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها و منع تكرارها، (بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية ، 2016 ، صفحة 19) أما الجبائية فتعرف على أنها مختلف الاقتطاعات الإجبارية من

الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية العمومية منها أو الخاصة، (بن بوريش و بن الجوزي، 2021، صفحة 571) وبالنظر لمفهوم الرقابة الجبائية نجد له تعاريف عدة يمكن إيجاز بعضها كالآتي:

**تعريف 01:** هي تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى صحة ومصداقية المحاسبة سواء من حيث الشكل أو المضمون، ومن خلالها يُقَيَّم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل والمضمون لمؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المقيّدة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط مع تلك العناصر الخارجية المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات... الخ. وهذا بهدف مراقبة التصريجات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة و كذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين، وإجراء التعديلات المصرح بها. (بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، 2016، صفحة 21، 22)

**تعريف 02:** تعرف الرقابة الجبائية على أنها فحص التصريجات والسجلات والوثائق والمنشورات الخاصة بالمكلفين بالضريبة مهما كانت شخصيتهم الجبائية، وذلك بهدف التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ومقارنة التصريجات والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى مع الوضعية المالية والمعيشية للمكلف. (زواق، 2022، صفحة 450، 451)

**تعريف 03:** هي مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريجات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالمحاسبة. (بن عمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، 2011، صفحة 13)

**تعريف 04:** هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية يتلائم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثبات والتصريجات المقدمة. (ولهي، 2009، صفحة 05)

**تعريف 05:** هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريجات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص و التهرب من دفع الضريبة وتقويمها. (منور و مُجَّد، 2009، صفحة 201)

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلم يعرف هذه الرقابة وإنما أشار إلى أشكالها والإجراءات الواجب إتباعها لممارستها كما جاء ذلك في نص المادة 18 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية إلا أنه تم تعريفها من طرف المديرية العامة للضرائب على أنها السلطة الممنوحة للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المطروحة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة. (مُجَّد و فهيمة، 2018، صفحة 150، 151)

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها حق الإدارة الجبائية في الإطلاع والفحص للتصريجات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة فيها .

## الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

لا تعتبر الرقابة الجبائية في حد ذاتها غاية إنما وسيلة تلجأ إليها الدولة لضمان تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

1. **الهدف القانوني:** ويتمثل الهدف القانوني من الرقابة الجبائية أساسا في ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية أي اعتبار جميع المكلفين بالضريبة على قدم المساواة فيما يخص الالتزام بدفع الضرائب المفروضة عليهم عن طريق المنافسة بين المكلفين مما يدعوهم إلى أداء واجباتهم الجبائية، ومطابقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين المطالبين بها مع القوانين واللوائح الجبائية، واللجوء في حالة المخالفة أو اكتشاف الغش ومحاولة التهرب من دفع الضرائب المفروضة إلى تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في مختلف القوانين الجبائية. (وفاء، 2017، صفحة 202، 203)
2. **الهدف المالي والإقتصادي:** يعتبر الهدف المالي غاية الرقابة الجبائية وهي ترمي بذلك إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغية رفع حصيلته إيرادات الخزينة العمومية مما يتيح للدولة زيادة الإنفاق العام، يتمثل الهدف الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من جراء توفير الأموال المتاحة من حصيلته الجبائية العادية. (بحري و بلواضح، 2021، صفحة 2)
3. **الهدف الإداري:** تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا بالنسبة للإدارة الضريبية على أساس المعلومات التي تقدمها والتي بدورها تساهم في زيادة المردودية من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعد في معرفة الحقائق والإحصائيات، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، (بوليفة و مقلاتي، 2021، صفحة ص 259) وتحديد مدى كفاءة الأعوان والمراقبين الجبائين أثناء أدائهم مهمة الرقابة الجبائية وبالتالي اختيار الأفضل دائما للحصول على نتائج إيجابية كما تساهم في كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها .
4. **الهدف الإجتماعي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيرهم في أداء وتحمل واجباتهم اتجاه المجتمع لتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة. (بلواضح و سعيدي، 2014، صفحة 36)

## الفرع الثالث: أسباب قيام الرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية والذي يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1. **الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:** تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة

هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة. (عوادي و زين، 2011، صفحة 11)

2. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي: نظراً لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية. (لياس، 2011، صفحة 20)

### المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

تختلف الطريقة التي تلجأ إليها إدارة الضرائب من أجل اتخاذ إجراءات المراقبة بالنظر إلى عدة معطيات وحسب طبيعة التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة، ولإدارة الضرائب الحرية المقدمة في اتخاذ الإجراء المناسب بشرط عدم مخالفة القواعد والمراحل المحددة قانوناً، باعتبار الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي يتم من خلالها كشف المناورات التدليسية التي تؤثر سلباً على الخزينة العمومية، فإن فعالية هذه الرقابة تتجلى من خلال مقارنة المعلومات التي يقدمها المكلف بالمعطيات الخارجية، التي تحدد بدقة مدى صحة التصريحات التي قدمها المكلف بالضريبة، وبالعودة إلى قانون الإجراءات الجبائية و إلى التقسيمات التي وضعها خبراء هذا القانون وخبراء المحاسبة نجد أن هناك نوعين من الرقابة: الرقابة الشاملة (الرقابة الداخلية) والرقابة المعمقة (الرقابة الخارجية). (مُجّد و فهيمّة، 2018، صفحة 153)

### أولاً: الرقابة الشاملة (الرقابة الداخلية)

ويقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب بناءً على الوثائق التي في حوزتهم، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام بهذا النوع من الرقابة دورياً و لأهداف مسطرة مسبقاً ويمكن أن تكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق. (عوادي و زين، 2011، صفحة 12)

1. الرقابة الشكلية: تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين وتمثل في تصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في هذه التصريحات وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة (عياشي و سماش، 2018، صفحة 278) وتهدف إلى:

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
- التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.

- محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات. (ولهي و بن عثمان، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة ( 2011-2015 )، (2017، صفحة 148)، وتعتبر الرقابة الشكلية مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.
- 2. **الرقابة على أساس الوثائق:** يتم هذا النوع من الرقابة بمراقبة التصريحات السنوية على وجه الخصوص وبأكثر دقة، حيث يقوم العون المكلف بفحص هذه التصريحات ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب، ومنصوص على هذا النوع من الرقابة في قانون الإجراءات الجبائية، إذ تراقب الإدارة الجبائية التصريحات لتحديد مبلغ كل ضريبة أو رسم أو إتاوة أين يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها، (العقون و بوسماحة، 2022، صفحة 303) يهدف هذا النوع من الرقابة إلى :
  - إكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح .
  - معرفة الوضعية المالية للمكلفين كل سنة .
  - مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من معلومات لدى إدارة الضرائب .
  - إعداد قاعدة للمكلفين المقترحين للرقابة المعمقة. (ولهي، 2009، صفحة 07)

#### ثانيا: الرقابة المعمقة (الرقابة الخارجية)

بخلاف الرقابة الداخلية، تتمثل الرقابة الجبائية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين بالضريبة، إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية، وكذا جميع الوثائق المختلفة وتبريراتها اللازمة في محاولة كشف احتمالاتهم للتهرب وكذلك بهدف مقارنة العناصر والمعطيات المصرح بها مع تلك الموجودة على أرضية الواقع، ويمكن أن تأخذ هذه الرقابة الصور التالية : التحقيق المصوب، التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية. (صالح، 2019، صفحة 90)

1. **التحقيق المحاسبي:** يعد التحقيق المحاسبي أهم وسيلة للرقابة الجبائية من خلال تفحص الدفاتر وجميع الوثائق المحاسبية للمكلف الخاضع للتحقيق وهذا بعد التأكد من صدق التصريحات المقدمة، وقد عرفها المشرع الجبائي في نص المادة 20 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية: التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من تطابقها مع المعطيات المادية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، (دوداح و بن عريبة، 2022، صفحة 374) يهدف التحقيق في المحاسبة إلى التأكد من مصداقية الوثائق والدفاتر المحاسبية والتي تعتبر أساسية في ملأ التصريحات الجبائية. (قاسمي، 2017، صفحة 212)

2. **التحقيق المصوب:** هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، حيث يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم تقديم الوثائق المحاسبية، والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات المتعلقة بالتحقيق، إن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الضريبية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتم عند التحقيق المصوب. (قاسيمي و حدادو، 2020، صفحة 159، 160)

3. **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:** تم استحداث هذا النوع من التحقيق بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي، وتكون المعلومات التي توجد بحوزة الإدارة الجبائية بمثابة المصدر الأول الذي يتم الإعتماد عليه أثناء التحقيق، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية الموجودة لدى المصالح والهيئات التي يتعامل معها المكلف بالضريبة، والتي يعتمد عليها وتكون لها فعالية في اكتشاف الأخطاء والتدليسات. (خديري و جنيبة، 2019، صفحة 325)

أما معايير اختيار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الرقابة فتتمثل في الآتي :

- الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها .
- الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة .
- الأشخاص الذين لا يملكون ملفات جبائية غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية، مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة فالإدارة لها الحق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة. (خلوفي و بوجريو، 2019، صفحة 205)

### المطلب الثالث: الأدوات القانونية والهيكلية للرقابة الجبائية

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونياً للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وتعزيزاً لذلك فقد خول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاستناد عليها لأداء مهمتهم الرقابية .

أولاً: أجهزة الرقابة الجبائية

هناك أجهزة مختصة تسند لها مهمة الرقابة وبواسطتها تنفذ برامج التحقيق الجبائي والمتمثلة في مديرية الأبحاث والمراجعات وكذا المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمركز الجوي للضرائب. (منور و محمد، 2009، صفحة 206)

**1. مديرية الأبحاث والمراجعات:** أنشئت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13/07/1998 والمتضمن التنظيم الإداري لوزارة المالية وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي والتي هي تحت غطائها كما أن اختصاصها يمتد عبر التراب الوطني، وتنحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لاقتناء الملفات الجبائية وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله، أما الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية بوضع إستراتيجية عمل لذلك :

- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة.
- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى.
- الالتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق لتساهم من تقليص حجم المنازعات الجبائية. (لياس، 2011، صفحة 26)

**2. المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية:** إضافة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي فإن المديرية الولائية للضرائب على المستوى المحلي أيضاً مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية وتتكفل المديرية الفرعية بهذا المجال إذ تعد الهيئة المختصة عبر إقليمها ومن أبرز المهام المسندة إليها مايلي:

- إعداد بطاقيات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي .
- برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق والفرق المختلطة (الضرائب، تجارة، الجمارك) قصد البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وجمع المعلومات لإعداد البطاقيات ومقارنة المعلومات.
- تقييم أنشطة المفتشيات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة .
- تقديم كل الاقتراحات والآراء الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها مع مراقبة استعمالها .
- الحرص على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة ومتابعتها باستمرار. (مجادي و حريزي، 2021، صفحة 19)

3. مديرية كبريات المؤسسات: تم إنشاء هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي 2002/09/02 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/05 المؤرخ في 2005/12/26، فهي تعتبر من بين الهياكل المستحدثة ذلك تدعيما للجهاز السابق لمكافحة التهرب الضريبي، يتمتع بصلاحيات على المستوى الوطني بتسيير مهام الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات فهي بذلك تتكون من 5 مديريات فرعية، (شرواطي، 2022، صفحة 393) ومن مهامها:

- مسك الملف الجبائي لكل مكلف بالضريبة .
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها .
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها .
- تحليل عمليات التسيير والمراقبة والمنازعات وتقييمها وضبط خلاصتها واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين عملها. (منور و مُجّد، 2009، صفحة 209)

وتقوم مديريات كبريات المؤسسة بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة لضريبة أرباح الشركات وتتكفل جبائيا بالتسيير والفحص والتحصيل بالنسبة للشركات الأجنبية والشركات العاملة في ميدان المحروقات والشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج. (وشان و بن علي، 2017، صفحة 69)

4. مراكز الضرائب: تعتبر مراكز الضرائب نتيجة إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2016، ضمن مجال اختصاصها الشركات مهما كان شكلها باستثناء المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري غير المسيرة من طرف مديرية كبريات المؤسسات، المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 15.000.000 دج، بالإضافة للمؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي اختارت الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي، (CPI, 2021).

تنظم مراكز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية (التسيير، الرقابة والبحث عن المادة الجبائية، المنازعات) وقباضة ومصلحة الاستقبال وأخرى للإعلام الآلي طبقاً لما جاء به القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009. (لعربية و سحنون، 2021، صفحة 515)

#### 5. المركز الجوي للضرائب:

يمثل إطلاق المركز الجوي للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، يعتبر المركز الجوي للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في

المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، يهدف إنشاؤه الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حالياً (المتفشيات و القباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق و عصنة الإجراءات.

على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثاً كالمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب ، يمثل المركز الجوازي للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم و التشغيل لهذه الأخيرة ، المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل ووحيد مختص ، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المتفشيات و القباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية. (للضرائب، صفحة 30/04/2023)

### ثانياً: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية

تحتاج الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الوسائل القانونية تحمي التصرفات التي تمارسها أعوان الرقابة من خلال تأدية واجباتهم من خلال تأدية واجباتهم، لذا منح المشرع الجزائري عدة حقوق وصلاحيات للإدارة أثناء أدائها لمهمتها الرقابية. (منور و مُجّد، 2009، صفحة 209)

**1. حق الإطلاع:** في إطار البحث عن المعلومة الجبائية، كلف المشرع الجبائي السلطات الجبائية بجمع كل المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة والتي تفرض عليها عقوبات في حال رفض حق الإطلاع والمعلومات المجمعّة عن طريق هذا الحق يمكن أن تستعمل من أجل تحديد الوعاء الضريبي ومراقبة كل ضريبة على عاتق المكلف، ومجال حق الإطلاع محدد بالمواد 45 إلى 59 من قانون الإجراءات الجبائية، هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا عند الأشخاص الذي نص عليهم القانون وعلى وثائق خاصة لكل منهم، وهذا القانون يحتوي على إجراءات تسمح للإدارة الجبائية بمعرفة كل المعلومات التي لها أثر جبائي وتحصل من قبل ثلاث أصناف من الأشخاص أو الهيئات وهم الإدارات العمومية (المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية)، المؤسسات الخاصة، المؤسسات المالية والغير (المواد 51،58 من قانون الإجراءات الجبائية) والسلطة القضائية (المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية). (عوادي و زين، 2011، صفحة 17، 18)

**2. حق الرقابة:** يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فهو يمثل بمجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة تلك التصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقيق من صحتها ونزاهتها، ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة معروفة من قبل الأعوان المحققين وكذا المكلفين لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم

احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة وكذا التقويمات الضريبية الموافقة لها . (منور و مُجّد، 2009، صفحة 211)

**3. حق المعاينة:** يقصد بالمعاينة انتقال مصالح الإدارة الضريبية إلى مكان تواجد المحل أو مكان ممارسة النشاط من أجل المعاينة الميدانية، ويتم ممارسة هذا الإجراء في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية من طرف المكلف بالضريبة وحسب نص المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يمكن لإدارة الضرائب الترخيص لأعوامها بالانتقال للمعاينة الميدانية بهدف الحصول على المستندات وحجزها والعناصر المادية التي تبرر التصرفات التي يستعملها المكلف للتملص عن الخضوع للضريبة، (مُجّد و فهيمه، 2018، صفحة 159، 160) يهدف هذا الحق إلى مراقبة ومحاسبة المؤسسات وهو عمل مباشر يعين المكان ويتمثل في تدخل الإدارة الجبائية على مستوى المصانع والمخازن من أجل التأكد من صحة المعلومات من طرف الممولين أو المكلفين بالضريبة في شكل وثائق وملفات. (كماش و شعابنية، مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية على الشركات -دراسة حالة تحقيق محاسبي لشركة كبرى على مستوى مديرية كبريات المؤسسة للفترة 2015 - 2018، 2022، صفحة 54)

**4. حق استدراك الخطأ:** هو وسيلة ممنوحة للإدارة الضريبية بإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضريبة، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة في تأسيس الضرائب المعينة ويتمثل هذا الحق في إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد، وذلك وفقاً للنص التالي: "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة، أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى". (قاسيمي و حدادو، 2020، صفحة 158)

### المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة

#### المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

إن الإدارة الضريبية لا يمكنها أن تكون في معزل من التطورات والتغيرات التي يشهدها عالم التكنولوجيا والمعلومات، فقد أحدثت هذه التطورات تغييرات كبيرة من ناحية الخدمات المقدمة للمكلفين وحتى من ناحية الممارسات الجبائية، كالتصريح الجبائي والتحصيل والرقابة الجبائية إذ أصبحت كل هذه العمليات تتم إلكترونياً وجعلت الإدارة الضريبية تساير عملية التحول إلى إدارة ضريبية إلكترونية. (صالي و قاشي، 2021، صفحة 377)

## أولاً: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

يمكن تعريفها على أنها استخدام الإدارة الجبائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي وتقليل حالات التهرب الضريبي، (قناص و زين، 2021، صفحة 218) وتعرف أيضا على أنها تعني التغير في وظيفة الإدارة الجبائية تحت تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة، الأجهزة الذكية، الانترنت، والتطور في الحكومات الالكترونية . (Zhou, 2021, p. 7508)

## ثانياً: مزايا رقمنة الإدارة الجبائية

إن توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة ينعكس جلياً على أدائها لمسؤولياتها وطريقة تقديم خدماتها للمكلفين ويغير من ثقافتها وتوجهاتها المستقبلية، وفيما يلي إيجاز لبعض المزايا التي يتيحها هذا التوجه الذي لا مفر منه:

**1. تقليل الضغط على الأعوان:** وذلك بالتخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من تتبع لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات من جهة، ومن جهة أخرى تم نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة، وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال رقمنة هذه العمليات وهذا ما سيمكن ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة والتبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة عبر منصات تفاعلية وطنية وحتى دولية.

**2. المساعدة على تحليل البيانات والمعطيات لاتخاذ القرار:** إن تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي، حيث يتم تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار وهو ما يسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم .

**3. التحكم الأفضل في الموارد الجبائية:** وذلك يتم بمحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها، وكذا التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات .

4. تقديم خدمات ذات جودة للمتعاملين: عن طريق التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، وتسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات دخول المراقبة وإدراج إجراءات التصريح عن بعد وكذا إدراج إجراءات الدفع عن بعد. (بعلي و عبد غرس، 2021، صفحة 10، 11)

5. تحقيق حياد الادارة الضريبية: إن القيام الإدارة الضريبية بتقديم خدماتها الكترونيا من شأنه أن يجعل هناك عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة حيث أن استخدام الإدارة الالكترونية سوف يساعد من التخلص والقضاء على حالات الرشوة، فالإدارة الضريبية بخصوصية وطبيعة عملها، موظفوها معرضين بدرجة كبيرة لتلقي الرشوة نظرا للمعاملات المالية بينها وبين المواطنين، فمن خلال هذا النظام سوف لا تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة (المكلف) والموظف العام ، ومن ثم لا توجد إمكانية أو مجال لرشوة الموظف في هذا الشأن، كما يؤدي حياد المرفق العام الكترونيا إلى التغلب ولو بشكل متدرج على مشكلة المحسوبية والواسطة اللتان تعتبران من الأمور التي تواجه الادارة الضريبية باستمرار على نحو يؤدي إلى ائثارها بعد انتشار الفساد الإداري بها وما يرتبط بيه من رشوة وتنفيع وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام المرفق العام وهذا لا يتحقق إلا بإلمام جميع الأفراد بالمعرفة والدراية الالكترونية. (بن عروس، 2022، صفحة 142، 143)

6. مواكبة الإدارة الجبائية للتغيرات: إن انتقال الإدارة الضريبية من النمط التقليدي إلى النمط الالكتروني يعد في حد ذاته تغييراً، كون هذا التغيير هو استجابة للمصلحة العامة التي تقضي تطوير الإدارة الضريبية ومواكبتها للتطور التكنولوجي الجاري على المستوى العالمي، إن الإدارة الالكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مسايرة الإدارة الجبائية للتطورات والمستجدات العالمية، كما يسمح هذا التحول الالكتروني بتحقيق فعالية كبيرة بالنسبة لحقوق المستفيدين أو المنتفعين منه لأنه يسهل سبل الحصول على الخدمات الضريبية بدقة عالية وسرعة في الانجاز، كما أن هذا التحول في أسلوب عمل الإدارة الجبائية يؤكد قابليتها للتغيير لما لهذا النظام من مميزات في تحسين عملها من حيث تخفيف الإجراءات وسرعة معالجة طلبات الخدمات الجبائية. (بن عروس، 2022، صفحة 144)

### ثالثاً: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

- تنفيذ الإجراءات والمهام الوظيفية المتكررة بصفة آلية، والتي تكون متعبة عند تنفيذها يدوياً .
- تقليل مخاطر الخطأ عند حجز معطيات الإخضاع المتعلقة بالمكلفين بالضريبة .
- رقمنة الملف الضريبي والقضاء تدريجياً على الملفات الورقية .

- ضمان توفر المعلومات بشكل آني لتمكين المسؤولين من اتخاذ القرارات .
- إعداد برامج الفحص المحاسبي على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقق من صحتها .
- حفظ آلي للملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة.
- خلق مساحات تفاعلية مع منظمات عمومية وأخرى في إطار البحث عن المعلومات ومقاربتها. (بن يدير و إيدير، 2022، صفحة 122)

#### رابعاً: الخدمات الجبائية في ظل الرقمنة

إن إدراج التكنولوجيا في مضمون الأعمال الضريبية يؤدي إلى تفعيل المضمون الحقيقي لها لما تتضمنه التكنولوجيا من مقومات ولعل أهم الأعمال الضريبية التي تساعد التكنولوجيا في إنجازها نجد (التسجيل الجبائي الإلكتروني، التصريح الجبائي الإلكتروني، والتحصيل الجبائي الإلكتروني) وفي ما يلي توضيح لذلك:

**1. التسجيل الجبائي الإلكتروني:** يعتبر أول الواجبات التي يفرضها قانون الضرائب على المكلف لتزويد الإدارة الضريبية بالبيانات الأساسية للتعريف به ونشاطه كالاسم والعنوان والكيان القانوني، حيث تتيح التكنولوجيا الحديثة للإدارة الضريبية إمكانية تقديم خدمة التسجيل الإلكتروني للمكلف عبر الإنترنت لتوفير الوقت والجهد، وبما يضمن أن للمكلف رقماً موحداً أياً كان نشاطه أو موقعه في الدولة، وأيضاً تستخدم التكنولوجيا في الاستفادة من التسجيل الإلكتروني في تخزين وحفظ المعلومات التعريفية بالمكلف وإصدار الرقم التعريفي الذي يعتبر بمثابة الهوية الرقمية الضريبية للمكلف لتسجيل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية. (بن عروس، 2022، صفحة 155)

**2. التصريح الجبائي الإلكتروني:** ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في: الطريقة المتبعة في تقديم كل منها حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام الآلي المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت .

**2. 1. تعريفه:** يمكن تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني بأنه آلية رقمية تسهل على المكلف بالضريبة عملية اكتتاب وإيداع تصريحاته الضريبية دون التنقل لمقر الإدارة الضريبية، (عباد و سولم، 2022، صفحة 2146) ويمكن تعريفه أيضاً على أنه كافة التصريحات والبيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني ، كما هو

تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها بحيث يقوم هذا الأخير بتحصيل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها. (قناص و زين، 2021، صفحة 220)

## 2. 2. مميزات التصريح الضريبي الإلكتروني:

- إمكانية تقديمه في أي وقت خلال ساعات عمل الإدارة الضريبية أو خارجها طيلة أيام الأسبوع (اللازمية).
- القيام به لا يستدعي التنقل إلى أماكن تواجد الإدارة الضريبية فالمكلف بإمكانه تقديم تصريحه دون التحرك من أمام حاسوبه (اللامكانية).
- توفير تكاليف طباعة نماذج التصريحات الورقية .
- الإطلاع اللحظي على التصريحات المودعة من طرف المكلف. (عباد و سولم، 2022، صفحة 2146)

3. التحصيل الجبائي الإلكتروني: التحصيل الجبائي الإلكتروني هو أن تتم عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل إلكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد .

كما يساهم نظام التحصيل الجبائي الإلكتروني في الدولة إلى تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال. (مفتاح و بن حليمة، 2022، صفحة 167)

## 3. 1. أنواع التحصيل الجبائي الإلكتروني: هناك نوعين لتحصيل الضريبي الإلكتروني هما:

أ. التحصيل الإلكتروني الجزئي: أين يكون الطرف الثالث كالمصارف وسيطاً بين الممول والإدارة الضريبية لإتمام عملية دفع الضريبة .

ب. التحصيل الإلكتروني الكامل: إذ يقوم الممول بدفع الضريبة مباشرة إلى الإدارة الضريبية عبر الانترنت أو تكليف البنك التابع له للقيام بهذه العملية مباشرة نيابة عنه، مما يزيد من فعالية التحصيل كخدمة فورية وأمان وغيرها ويوفر الوقت والمال.

### 3. 2. متطلبات نجاح نظام التحصيل الإلكتروني: يتطلب نجاح نظام التحصيل الإلكتروني ما يلي:

- تعميم استخدام هوية الفرد في كافة تعاملاته، وربط معلومات الجهات المختلفة، ومنها المصاريف ومؤسسات التأمين وصناديق التقاعد مع الإدارة الضريبية، بجانب توفير التكنولوجيا المناسبة والتشريع الذي ييسر إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها ويتفادى التعقيدات التي تعطي الفرصة للجدال والخلاف بين الإدارة الضريبية والممول .
- أن يكون لدى الممول حساب مصرفي يتمكن من خلاله تسوية ديونه مع الإدارة الضريبية .
- توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الجهات المختصة من جهة ووصولها إلى المصالح الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى، أي توفير الأمن وحماية الأصول الرقمية من الاختراق .
- تفعيل البرامج التدريبية للعاملين في المصالح الضريبية لتشجيعهم على تعلم واكتساب المهارات المناسبة واستخدام التقنية الإلكترونية الحديثة.
- زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتوجيههم عن طريق الإعلام الآلي لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر الإنترنت بأنفسهم. (معزوز، 2022، صفحة 531)

#### المطلب الثاني: مبادرات الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية

هدفت عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هيكلها الإدارية من جهة وإلى تطوير كيفية تسييرها من جهة أخرى، هذا الشق الأخير من عملية العصرنة كان عنوانه الرقمنة، وهذا بخلاف نموذج حديث للإدارة العمومية يعتمد على التطور الكامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولأجل ذلك قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الخطوات في إطار السير نحو رقمنة الإدارة الجبائية مست القوانين والتشريعات التي تنظم هذا الجانب، وإرساء البنية التحتية اللازمة من أجل الوصول في الأخير إلى إدارة جبائية إلكترونية متكاملة تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، ومن هنا فإن هذا المطلب سيعرض أهم المبادرات التي قامت بها السلطات العمومية في إطار التوجه نحو الرقمنة في الإدارة الجبائية .

#### أولاً: سن القوانين المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية

يتطلب التحول الرقمي قوانين ضرورية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيات الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على

النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب ودافعي الضرائب وما إلى ذلك. (بولفوس و حجيج، 2019، صفحة 55)

ومن هنا فقد سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها إزالة الطابع المادي من أعمال الإدارة الضريبية وتمسها بصفة مباشرة، وجاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 من خلال المادة 23 أن يتعين على الأشخاص المعنويين التابعين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات اكتتاب وتصريحاتهم وتسديد الضرائب المديين بها عبر الطريق الإلكتروني، وحدد المشرع في نفس المادة أصناف الضرائب التي يمكن أدائها عبر الطريقة الإلكترونية ( الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، G50 )، غير أنه لم يحدد المشرع تاريخ تطبيق هذه المادة إلى غاية 2018 أين أجبر قانون المالية من خلال المادة 58 الالتزام بالتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب بالنسبة للتابعين لكبريات المؤسسات. (بن عروس، 2022، صفحة 222)

كما تم إصدار المذكرة رقم 596 في 06 جوان 2016 حول إنشاء آلية التقييم الجبائي عن بعد، وهي خاصية تمكن المكلفين بالضريبة من طلب منحهم رقم التعريف الجبائي عن بعد وترسل إليهم عن طريق رسالة إلكترونية. (صعانية، 2022، صفحة 106)

وأورد المشرع أيضا من خلال قانون المالية 2017 من خلال المادة 80 التي أعطت إمكانية تسليم واستلام استمارات التصريحات بالشكل الإلكتروني للإدارة الضريبية، الأمر الذي يعطي الصيغة القانونية للخدمات التفاعلية وأورد أيضا من خلال نفس القانون في المادة 68 كتحفيز للتوجه نحو الدفع الإلكتروني للضرائب أنه لا تستحق غرامات التأخير عن عمليات الدفع الإلكتروني المنجزة في الأجال المحددة الخارجة عن نطاق المكلف والمؤسسة المالية شريطة أن لا يتجاوز التأخير 10 أيام وكذا إعفاء الأوراق التجارية التي تعالجها البنوك والمؤسسات المالية من رسم الطابع الحجمي في حالة إعدادها بالشكل الإلكتروني، أما في سنة 2019 فقد جاء المشرع من خلال المادة 10 من قانون المالية بإجراءات فرض الضرائب على الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاط توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الإلكترونية أو باللجوء إلى البيع المباشر عبر الشبكة، الأمر الذي يعكس توجه الإدارة الضريبية نحو التأقلم مع متطلبات التجارة الإلكترونية، أما في سنة 2020 أضاف المشرع من خلال قانون المالية إمكانية التصريح والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب من خلال المادة 65 غير أن تطبيق هذه المادة يكون تدريجيا إلى غاية الانتشار الكلي للنمط المعلوماتي على مستوى المراكز المذكورة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن القوانين التي جاء بها المشرع الجزائري تدل على الإرادة السياسية نحو التوجه لتطبيق الإدارة الالكترونية في مجال الضريبة، غير أن الخدمات الالكترونية التكاملية بين الإدارة الضريبية والمكلف محصورة في فئة التابعين لكبريات المؤسسات الى غاية تعميمها على باقي المكلفين في المستقبل. (بن عروس، 2022، صفحة 223)

#### ثانياً: إدخال التجهيزات وتقنية الربط عن بعد

بالنسبة لبرنامج تجهيز مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي، وتحسين ظروف العمل تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد بين الإدارة ومصالحها وهو ما يعرف بالانترانت (Intranet)، وهذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة، وهو ما يوفر السرعة والفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية بين المصالح المختصة، أما المرحلة الثانية وهي ربط الإدارة الضريبية مع الإدارات والهيئات الأخرى بتقنية الانترنت (Internet) وهو ما يكرس أسس وقواعد الإدارة التي تعتمد على التبادل الإلكتروني للمعلومات، فهي ستوفر كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة وهذا بتبادل المعلومات مثلاً مع البنوك، إدارة الجمارك والسجل التجاري، فتقنية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للإجراءات والتعاملات الضريبية. (رمادلية و قويدري، 2020 ، صفحة 473)

#### ثالثاً: تكوين الكادر البشري المتخصص

إن تطبيق الضرائب الرقمية في الجزائر يتطلب توفر كوادر بشرية مؤهلة ومتحكمة في التكنولوجيا الجديدة لتطبيق الضرائب على التعاملات الرقمية وهذا العمل يتطلب الكفاءة العالية والخبرة الواسعة والتحكم المحترف في تكنولوجيا الضرائب الجديدة، وهذا يكون عن طريق تكوين القائمين على إدارة الضرائب تكوينات وتربصات خاصة في الرقمنة وطرق استعمالها في الضرائب وتلقي تدريبات شاملة لتنمية وتوسيع المهارات والقدرات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد المتعلق بالتقنيات الجديدة في الضرائب، (بولفوس و حجيج، 2019، صفحة 79) وبالنسبة للإدارة الضريبية الجزائرية لم تقدم إستراتيجية واضحة متعلقة بتكوين المورد البشري للتأقلم مع التغيرات التكنولوجية، إلا أنها اتخذت في هذا الصدد كإطار عام ما يلي:

- رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية .

- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون .
- رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان وتحسين وتخصيص موظفي الإدارة الضريبية من خلال دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي. (بن عروس، 2022، صفحة 226)

#### رابعاً: إنشاء نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني

بصفة عامة يعرف نظام المعلومات الجبائي على انه الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي التي يتم معالجتها وتحويلها إلى مخرجات وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية. (شلغوم، 2015، صفحة 07)

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصرنة وهو ما يتطلب تكييف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة، وعلى هذا الصعيد وضعت المديرية العامة للضرائب برنامج لتنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها .

تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة وكذا بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات، تحقيقاً لهذه الغاية تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للإدارة الجبائية والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى .

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية (Indra sistemas) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. (حداش و شارفي، 2022، صفحة 176، 177)

وعليه قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلومات جبائي إلكتروني أطلقت عليه اسم "جبائتك" Jibayatic يركز على لامادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات "جبائتك" من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة المعتمدة في رقمنة الإجراءات الجبائية. (شرواطي، 2022، صفحة 397، 398)

**1. تعريف نظام المعلومات الجبائي الجزائري:** هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وصلات مدججة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية ولقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب وجميع مصالحها المتمثلة في مديرية كبريات الشركات ومراكز الضرائب والمراكز الجوية على مستوى القطر الوطني بداية من سنة 2018 بشكل تدريجي، وهو نظام يركز على الحل المعلوماتي SAP.ERP. (بن عروس، 2022، صفحة 226)

حيث يشير SAP.ERP حرفيا إلى:

**SAP:** systems, applications, and products  
**ERP:** enterprise resources planning

SAP.ERP هو نظام تخطيط موارد المؤسسة، يعمل على دمج العمليات الأساسية (المالية، الموارد البشرية، الخدمات، ...) اللازمة لإدارة المؤسسة في نظام واحد حيث يستخدم من أجل ذلك التقنيات الذكية. (SAP) وبذلك فإن نظام المعلومات الجبائي الذي تم وضعه هو نظام معلوماتي داخلي خاص بالأعوان الجبائيين حيث يقوم هذا النظام بتنفيذ الإجراءات والعمليات الضريبية عن بعد بطريقة إلكترونية ويقدم العديد من الخدمات للمكلفين بالضريبة. (بن عروس، 2022، صفحة 227)

**2. أهداف النظام المعلوماتي الجبائي:** يهدف المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، لكن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعدا اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم، كما يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما

بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية الاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية، لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة، ولقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والشبكات المعلوماتية القاعدية ( word, excel, Ms office ) .
- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب .
- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والانترنت .
- إدخال الانترنت في المصالح الجبائية .
- توحيد العمل الجبائي في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد. ( حداش و شارفي، 2022، صفحة 177 )

### 3. النتائج المنتظرة منه:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان .
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي .
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة .
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة .
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي .
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية .
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني .
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها .

- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات ولوج المراقبة أو كلمة السر. (قوادري، 2022، صفحة 241)

### المطلب الثالث: الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية الجزائرية

أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتداداً لهذه التحولات الرقمية اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة الإدارة الجبائية بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لتحصيل الموارد الجبائية، (حنيش، 2022) حيث فتحت التكنولوجيا الرقمية أفقاً وفرصاً جديدة في رقمنة البيانات الجبائية وتحسين جودة المعلومات وذلك من خلال استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في تكنولوجيا الإعلام الآلي، الأمر الذي تطلب رقمنة عمل الإدارة الجبائية وذلك من خلال اعتماد المستندات الإلكترونية (الفاتورة الإلكترونية، التصريح والدفع الإلكترونيين) في تقديم المعلومات الضريبية هذا من جهة وربط مختلف الإدارات الضريبية بأرضية مفتوحة 24/24 ساعة تتميز بسرعة وخفة مما يعني تزويد هذه الإدارات بشبكة إنترنت ذات جودة عالية من جهة أخرى مما يساعد المكلفين بالضريبة بالتصريح أو الدفع دون عناء اللجوء الشخصي للإدارة الضريبية. (بولفوس و حجيج، 2019، صفحة 79، 80)

وانطلاقاً من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهداً جديداً لم يسبق له مثيل في مجال العصرية، وهذا لاعتباره احد مقومات النظام الاقتصادي، (رمادلية و قويدري، 2020 ، صفحة 475) وتتمثل الخدمات الالكترونية التي وضعتها الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل الرقمنة فيما يلي:

أولاً: الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)

مع التوسع في استخدام وسائل الاتصال والرقمنة تم إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz) باللغتين العربية والفرنسية لتمكين المكلفين من الإطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الضريبية السارية، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، ينشر في الموقع كل

الإعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجباية كما يسمح الموقع بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية .

يعد هذا الموقع فضاء إلكتروني يسمح بإتاحة المعلومات والبيانات لمن أَرادها، وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ودون عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية. (كماش و بوخدوي، رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبائتك" و "مساھمتك"، 2022، صفحة 774) وفي ما يلي توضيح لمحتوياته:

**1. المزيد من الاستجابة:** يتم نشر الأخبار الجبائية بانتظام والمكلفون بالضريبة يتم إعلامهم بشكل كامل من خلال المستجدات الجبائية والنشرات الصحفية التي يتم نشرها، مثل نشر قوانين المالية، القوانين الجبائية... الخ

**2. محتوى إعلامي ثري:** الموقع يقدم بصورة هيكلية محتوى إعلامي ثري ومتنوع يتضمن:

- أقسام شخصية يمكن التعرف عليها بوضوح على الصفحة الرئيسية موجهة للأشخاص والمهنيين والامتيازات الجبائية الممنوحة إليهم .
- النصوص التشريعية والتنظيمية (الاتفاقيات الجبائية، قوانين المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية والرسائل والتعليمات) .
- دعامة من الوثائق: الدلائل الجبائية، الكتيبات، نشرات المعلومة الجبائية ورسائل المديرية العامة للضرائب .
- التنظيم ومهام المديرية العامة للضرائب: الهياكل المركزية والخارجية. (بن عمارة و تومي، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، دراسة حالة الجزائر، 2018، صفحة 41)
- الاشتراك في النشرة الإخبارية للمديرية العامة للضرائب (Newsletter): يتم إعلام المكلفين بالضريبة من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب وعن كل المستجدات مثل قوانين المالية، القوانين الجبائية... الخ .
- رزنامة جبائية عملية مفيدة للغاية: لتذكير دافعي الضرائب بالتزامهم الضريبية .
- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب: حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب والعناوين وأرقام الفاكس كما يسمح للتطبيق بفضل خريطة جوجل لتحديد الطرق للوصول إليها عبر خدمات Google map. (لعربية و سحنون، 2021، صفحة 517)

ثانيا: بوابة التصريح الالكتروني "جبايتك":

في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام التصريح عن بعد فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد "جبايتك".

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الالكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى، بحيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداءً من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الالكتروني، أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم. (رمادية و قويدري، 2020، صفحة 478)

يعتبر "جبايتك" أول تجربة جزائرية تسمح بالتصريحات الضريبية عن بعد وهذا في إطار عصنة الإدارة الجبائية واستخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، وكذلك تسهيل عملية تقديم التصريحات الضريبية دون أي ارتباط بالإدارة التقليدية التي لها أوقات محددة للعمل، ويمكن للمكلفين التصريح بالتزاماتهم الضريبية عن طريق الموقع الالكتروني <https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic>، وتتميز عملية إيداع التصريحات بالسهولة والبساطة مما على المكلف سوى إدخال المبلغ الخاضع للضريبة بينما تتكفل خوارزميات الموقع بحساب مبلغ الضريبة الواجب الدفع. (حموش و بوضياف، 2020، صفحة 209)

وبالتالي تعتبر "جبايتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية على الانترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الانترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة. (قوادري، 2022، صفحة 241، 242)

امتيازات جبايتك: يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية جبايتك فيما يلي:

### 1. في ما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي .
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسسية من خلال تطوير واجهات متعددة .
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية .
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة .
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض .
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط .
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات .
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية. (حنيش، 2022، صفحة 95)

### 2. في ما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية .
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع .
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية .
- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها .
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه .
- الإطلاع على دينه الجبائي كله .
- تقديم الطعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط .... وغيرها). (بولحية و بوجاجة، 2022، صفحة 08)

### ثالثا: بوابة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك"

تعد بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب. (كماش و بوخدوني، رقمنا الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"، 2022، صفحة 779)

تسمح هذه الإمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل الكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب، فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الانترنت ويمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية. (مفتاح و بن حليمة، 2022، صفحة 173)

تريل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

- التصريح الجبائي الشهري (سلسلة ج رقم 50) .
- التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري سلسلة ج رقم 12 والتصريح النهائي سلسلة ج رقم 12 مكرر) .
- طلب التوطين البنكي .
- دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة .

إن الانخراط في هذه الخدمة يمنح للمكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وآمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوفر على الوظائف التالية:

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة (مع إمكانية تحديث رمز الوصول)
- المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع الحساب التلقائي لها .
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد عن طريق البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية .

- المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها .
- توثيق كامل لعروض خدمات "مساهمتك". (كماش و بوخدوني، رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 - 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"، 2022، صفحة 779)

#### رابعاً: رقمنة إجراءات التعريف الجبائي « NIF »

لقد أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي ابتداءً من تاريخ 08 ماي 2016 حيث يتم إرسال طلب التسجيل الضريبي إلى مديريات الضرائب للمكلف بالضريبة عن طريق الانترنت دون ضرورة التنقل إلى المديرية، ويتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة تلي ايداع الطلب وذلك عبر الدخول الى الموقع الإلكتروني <https://nif.mfdgi.gov.dz>. (بعلي و عبد غرس، 2021 ، صفحة 08)

ويحصل المكلف على رقم التعريف الجبائي الكترونياً طبقاً للإجراءات التالية:

#### 1. من جانب المكلفين بالضريبة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يلج المكلف بالضريبة الى موقع المديرية العامة للضرائب عن طريق الموقع سابق الذكر .
- يملأ المكلف بالضريبة استمارة طلب الترقيم الجبائي عن بعد، ومع نهاية كتابة البيانات وتثبيتها يظهر له إشعار بالوصول حاملاً رقم طلبه، يمكن طباعتها .
- يتابع المكلف بالضريبة المسار الإجرائي لطلب ترقيمه الجبائي، على نفس الموقع المشار اليه سابقاً، حيث يبلغ برفض طلبه أو يبلغ له رقم التعريف الجبائي الممنوح له ويدعى لطبع شهادة الترقيم الجبائي من خلال هذا الموقع، وكذا استمارة الإشعار بالوصول التي تحتوي المعلومات المتعلقة بتعريفه .
- يتقدم المكلف بالضريبة إلى المصالح المسيرة المختصة إقليمياً مرفقاً بالوثيقتين (شهادة الترقيم الجبائي والإشعار بالوصول) في نسختين لإمضاءهما من طرف رئيس المصلحة بعد التحقق من صحة المعلومات .

#### 2. من جانب الإدارة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يتحقق رئيس المصلحة من مطابقة المعلومات التي تحتويها استمارة الإشعار بالوصول وشهادة الترقيم الجبائي مقارنة مع ملفه الجبائي ومن ثم يقوم بالإمضاء عليها .

- يحتفظ رئيس المصلحة بنسخة من استمارة الاشعار بالوصول وشهادة التقييم الجبائي مع ملف المعني بالأمر .
- تتولى المديرية العامة للضرائب/مكتب الإعلام والوثائق الجبائية إشهار رقم التعريف الجبائي على الموقع الإلكتروني السابق. (سعيدي و بلبقرة، 2019 ، صفحة 65)

#### خامساً: البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين

تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفاً إلكترونياً يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذي يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة ومن طرف البنك .

يتم التسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يثبت ضلوعهم في إحدى العمليات التالية:

- الإمتناع عن دفع الضرائب المفروضة .
- عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري .
- تحويل المزايا الجبائية الى وجهة مغايرة .
- الغش في العمليات المالية والبنكية .
- التخلف عن الاشعار القانوني .
- الإضرار بصحة المستهلك. (بودالي و بوشنب، 2016، صفحة 270)

#### المطلب الرابع: كفاءة الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة

##### 01. مفهوم كفاءة الرقابة الجبائية:

تعرف الكفاءة على أنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات والنشاط الكفو هو النشاط الأقل تكلفة (الشيخ، 2010، صفحة 220) ، كما تعرف على أنها إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها (عراية، 2021، صفحة 334) ، وتعرف أيضا على أنها مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف (منار عايد، 2022، صفحة 392)، وهي أيضا القدرة على تحقيق الأهداف المحددة بأقل ما يمكن من جهد ونفقة (عمان، 2021، صفحة 109).

انطلاقاً من هنا وبناءً على ما سبق فإنه يمكن التعبير عن كفاءة الرقابة الجبائية بأنها قدرة مصلحة الرقابة الجبائية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها آلية الرقابة الجبائية بأقل قدر من الجهد البشري، الوقت، والتكلفة المادية، حيث تتمثل هذه الأهداف أساساً في متابعة وفحص تصريحات المكلفين والتأكد من مدى مطابقتها للقوانين الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي عن طريق الكشف عن المدلسين والغشاشين، والسؤال المطروح هنا: كيف يمكن أن تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة عملية الرقابة؟

## 02. أثر الرقمنة على كفاءة الرقابة الجبائية:

يمكن لمكونات الرقمنة أن تزيد من من كفاءة الرقابة الجبائية من خلال:

### 1.2. نظام المعلومات الجبائي :

من أجل قيام مصالح الرقابة بالتحقق من صحة التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين وتصحيحها وتعديل الأسس المصرح بها في حالة الوقوف على عدم مطابقتها لحقيقة النشاط، تحتاج هذه المصالح الى توفر المعلومة الجبائية التي تسمح بكشف مختلف عمليات التحايل والتلاعب التي يقوم بها المكلفين غير النزهاء او غير الملتزمين جبائياً، حيث تلعب المعلومة الجبائية دوراً مهماً في تحديد الوعاء الجبائي الحقيقي والكشف عن عمليات الغش والتهرب الضريبي، وتوفر المعلومة الجبائية يتطلب وجود نظام معلوماتي فعال يمد مصالح الرقابة بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب. (لواج، 2016، صفحة 125)

فالمعلومات الضريبية هي المادة الخام للرقابة الجبائية، حيث تعتمد فعالية أي مراقبة جبائية بشكل كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولحثة عامة عن دافع الضرائب، وقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية جمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية، حيث سهل تطوير الخدمات الرقمية تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية. (نويرة و العبوي، 2020، صفحة 78)

إن قدرة نظام المعلومات الجبائي على توفير القدر الكافي من المعلومات الضريبية وفي الوقت المناسب لاستخدامها يكون له الأثر الفعال في مجال محاربة التهرب الضريبي، فتقديم المعلومة وقت طلبها له انعكاسات على قدرة أعوان الإدارة الضريبية في تسهيل مهامهم في مجال المراقبة. (بن عروس، 2022، صفحة 134)

## 2.2. خدمة التصريح الالكتروني :

استخدام التصريح الالكتروني من قبل المكلف بالضريبة يمنح الإدارة الضريبية فرصة في أن تنتهي من فحص هذا الإقرار في وقت أقصر، (حنيش، 2022، صفحة 96) فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتيح المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في آن واحد. (وشان و بن علي، 2017)

حيث في الرقابة الجبائية الشكلية نجد أن من صعوباتها حجم الملفات الضخمة وكثرة عدد التصريحات والذي يؤدي أحيانا إلى ضياع التصريحات، إضافة إلى صعوبة المتابعة الدقيقة لها والذي يتطلب وسائل بشرية هائلة، كما أن زيادة عدد الملفات يتطلب وقت أكثر لإجراء الرقابة الشكلية وهذا النوع من الرقابة لا يتم الا في أوقات عمل الإدارة الضريبية، (محتال و بساس، 2022، صفحة 63، 64) وفي ظل الرقمنة ومع التصريح الالكتروني فإنه يمكن أن يوفر المزايا التالية لعملية الرقابة الجبائية الشكلية:

- انعدام الأخطاء المادية التي تعتبر جوهر عملية الرقابة الجبائية الشكلية لأنه يتم ملء جميع الخانات وتفادي تكرار ملء المعلومات الشخصية للمكلف في كل مرة.
- تتم عملية حصر وانتقاء المعلومات بصورة آلية ومراقبة جميع التصريحات دون استثناء بدون ضياعها.
- التصريح الالكتروني متوفر طوال الأسبوع وكل ساعات اليوم وهو ما يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب.
- في ظل هذه الخدمة يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية. (محتال و بساس، 2022، صفحة 68، 69)

بهذا يمكن القول أن خدمة التصريح الالكتروني يمكن أن توفر الوقت، الجهد البشري، والتكاليف المادية في كل مرة.

## 3.2. تقنية الربط عن بعد:

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة التهرب الضريبي يبين أنه على الرغم من أن قانون الضرائب يلزم الممول بأن يقدم إقراراً صحيحاً ودقيقاً عن دخله، إلا أن من الممولين من يسعى إلى إخفاء بعض من دخله، فلا يظهر في إقراراته بهدف عدم أداء الضريبة أو بعضها معتمداً على حقيقة أن الإدارة الضريبية ليست في إمكانها الوصول إلى معلومات كافية عن جميع دخوله، وحتى ما إذا خضع هذا الإقرار للفحص من قبل الإدارة الضريبية فإن احتمال أن يبقى جزء من الدخل غير معلوم

قائمة، إلا أن الرقمنة أتاحت للإدارة الضريبية قدراً وافراً ومتنوعاً من المعلومات يمكنها من تتبع دخول الممولين والتأكد من حقيقة إقراراتهم وفي أسرع وقت مما يجعل الممول يفكر كثيراً قبل أن يحاول إخفاء بعض أو كل دخله خاصة إذا كانت العقوبات التي تفرضها قوانين الضرائب شديدة الأثر وراذعة للمتهربين كما تساعد الرقمنة في أن تلعب المؤسسات المالية دور الطرف الثالث بين الممول والإدارة الضريبية الذي يقر بالمعاملات التي تتم من خلالها إلى الإدارة الضريبية. (حنيش، 2022، صفحة 99)

إن رقمنة الإجراءات والتبادل الإلكتروني للبيانات مع المؤسسات الأخرى تسمح للإدارة الجبائية بإثراء قاعدة بياناتها وتحسين نظام معلوماتها وبالتالي هذا التنظيم يسمح بتكثيف الرقابة الجبائية، إضافة إلى أن العمل في ظل استخدام وسائل المعلومات الرقمية (إلكترونية) بسّط من عملية مطابقة المستندات مع المتاحة للإدارة والكشف بسرعة عن المدلسين، ذلك أن وفرة المعلومات تحد بشكل كبير من حجم التهرب الضريبي. (Chami, 2022, p. 539)

### خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لأهم الجوانب التي تناولتها الأدبيات في ما يخص جانب الرقمنة، الرقابة الجبائية، رقمنة الإدارة الجبائية إضافة إلى جهود الجزائر في رقمنة إدارتها الجبائية، وبناء على ما تم التطرق إليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- الرقمنة واقع فرضه العصر الرقمي الحالي تعني تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة لإحداث تغييرات جذرية في مناهج العمل .
- تعد الرقابة الجبائية حق الإدارة الضريبية في مراقبة التصريجات للتأكد من مصداقيتها في مقابل الحق الممنوح للمكلف بالضريبة والمتمثل في الحرية في ملأ التصريجات الجبائية .
- في إطار إصلاحات النظام الضريبي الجزائري توجهت الحكومة نحو رقمنة الإدارة الجبائية وذلك باستحداث طرق جديدة في تقديم خدماتها تعتمد أكثر على تكنولوجيا المعلومات والإتصال .
- رقمنة الإدارة الجبائية تقدم نموذج متطور للإدارة الجبائية في تسيير عملياتها الداخلية وفي طريقة تعاملها مع المكلف.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية  
(مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

## تمهيد:

بعد الدراسة النظرية والتي حاولنا فيها الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من أجل معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية، حيث تم اعتماد مديرية الضرائب بولاية المسيلة كميدان للدراسة، أين سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من موظفي المديرية، ولذلك سيتم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

## المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة ومهامها

أسست سنة 1975 باسم مديرية المصالح المالية والتي تضم أملاك الدولة والخزينة ومصالح الضرائب ومسح الأراضي وأعيد هيكلتها سنة 1991 لتأدية مهام وأهداف قانونية واقتصادية تتبع للمديرية الجهوية للضرائب ( سطيف )، تنفرع عنها 14 مفتشية و 11 قباضة موزعة على دوائر وبلديات الولاية .

تتمثل أهدافها في:

- التحصيل الجبائي عن طريق القباضات التابعة لها.
- تعتبر كوعاء للتحصيل عن طريق المفتشيات التابعة لها.
- تزويد مختلف مصالحها بالقوانين التي تصدر من المديرية المركزية.
- دعم المصالح الخارجية التي تقوم بهذه المهام.

وهي مكلفة بـ:

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- مراقبة التكفل والتصفيه اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك.
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ضمان الرقابة القبلية وتصفيه حسابات تسيير القباضين.
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- ضمان تسيير المستخدمين والإتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- تكوين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه.
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها.
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية:

#### 1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية ، وتكلف بـ:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

تعمل على تسيير:

(أ) مكتب الجداول، ويكلف بـ:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها.
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

(ب) مكتب الإحصائيات، ويكلف بـ:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

(ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف بـ:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الإعتمادات.

- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة بالإماتية.
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

(د) مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف لاسيما، بضمان ما يأتي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2. المديرية الفرعية للتحصيل، وتكلف بـ:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسم وكل ناتج آخر أو أتاوى.
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

تعمل على تسيير:

(أ) مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف بـ:

- دفع نشاطات التحصيل.
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

(ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

(ج) مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة.
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، و مراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بضمان:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

تعمل على تسيير:

(أ) مكتب الاحتجاجات، ويكلف بـ:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

(ب) مكتب لجان الطعن، ويكلف بـ:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقدم بمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

(ج) مكتب المنازعات القضائية، ويكلف بـ:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

(د) مكتب التبليغ والأمر بالصرف، ويكلف بـ:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، وتكلف بـ:

- إعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.
- تعمل على تسيير:

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

(ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف بـ:

- تكوين و تسيير مختلف البطاقات المسوكة.

- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

(ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية

(د) مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق).
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

#### 5. المديرية الفرعية للوسائل، وتكلف بـ:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

تعمل على تسيير:

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف بـ:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

(ت) مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية.

- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

**ث) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ويكلف بـ:**

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

**د) مكتب الإعلام الآلي، ويكلف بـ:**

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
  - المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.
- باستثناء مديرتي الضرائب لولايي إيليزي وتيندوف فهما مكونتان من ثلاث (03) مديريات فرعية:

**1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، تضم :**

- أ) مكتب الجداول والإحصائيات.
- ب) مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية.
- ج) مكتب مراقبة التحصيل.
- د) مكتب متابعة العمليات وأشغال القيد والتصفية.

**2. المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية، تضم :**

- أ) مكتب الاحتجاجات.
- ب) مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن.
- ج) مكتب التبليغات والأمر بالصرف.
- د) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية والمراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات.

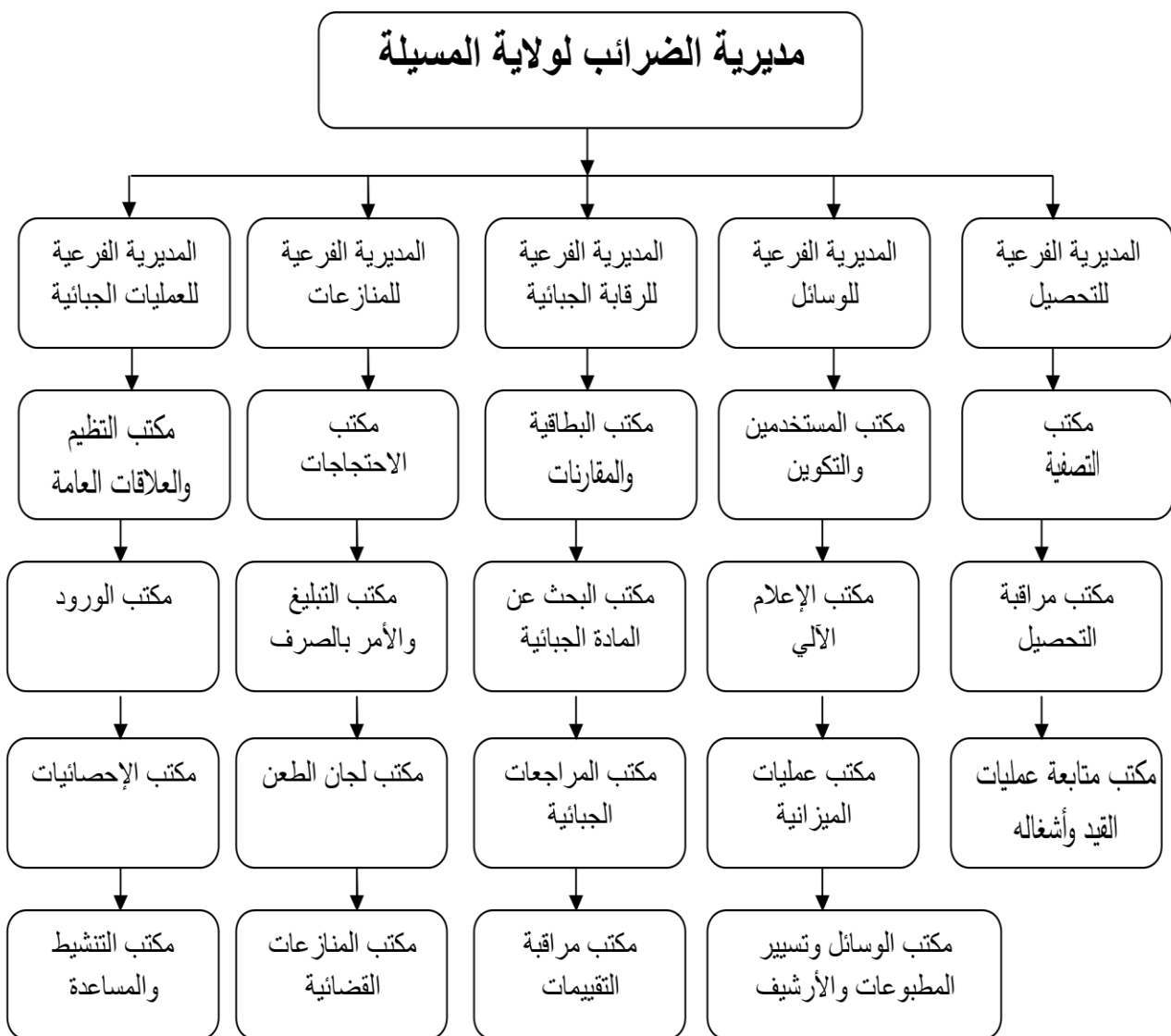
3. المديرية الفرعية للوسائل، تضم:

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين.

(ب) مكتب العمليات الميزانية.

(ج) مكتب الوسائل والإعلام الآلي.

الشكل (1) : مخطط الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب بالمسيلة

## المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

## المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

## الفرع الأول: وصف أسلوب الدراسة

## أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع البحث على أنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو هو جميع الأشخاص أو الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة البحث. (طلعة، 2017، صفحة 1)

أما العينة فهي جزء من المجتمع، أي ذلك المقدار المأخوذ بعدد محدود من المفردات المكونة للمجتمع، حيث يقع عليهم الاختيار لكي يمثلوا خصائص المجتمع تمثيلاً صائباً، والغاية من سحب عينة معينة هو حيازة معلومات بشأن المجتمع المأخوذ منه هذه العينة. (كروم و كروم، 2022، صفحة 919)

ومن أجل إسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري للدراسة على أرض الواقع وانطلاقاً من موضوع البحث تم التوجه لمديرية الضرائب لولاية المسيلة، وبذلك فمجتمع الدراسة تمثل في جميع موظفي المديرية والذي يبلغ عددهم 90 موظفاً، أين تم توزيع الاستبيان بصورة عشوائية على 40 موظفاً وتم استرجاع 38 استمارة صالحة للتحليل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (01): إحصائيات خاصة بالاستبيانات

| البيان                    | التكرار | النسبة |
|---------------------------|---------|--------|
| الاستبيانات الموزعة       | 40      | 100%   |
| الاستبيانات المسترجعة     | 38      | 95%    |
| الاستبيانات غير المسترجعة | 2       | 5%     |

المصدر: من إعداد الطالب

تم استرجاع 38 استمارة صالحة للتحليل وهي تمثل نسبة 95% مما تم توزيعه وبذلك يكون عدد عينة الدراسة التي ستخضع بياناتها للتحليل هو 38 مفردة.

ثانياً: أداة الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة والحصول على البيانات اللازمة لذلك تم الاعتماد على طريقة الاستبيان كأداة رئيسية للإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية.

ويعرف الاستبيان على أنه: مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل إلى الأشخاص المعنيين عن طريق البريد أو تستلم عن طريق اليد تمهيداً للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها. (خيري و بومامي، 2019، صفحة 188)

بعد الإطلاع على الجوانب النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيري الدراسة الحالية تم تصميم الاستبيان بما يتلائم مع فرضيات الدراسة، وبعد عرضه على الأستاذ المشرف وتصحيحه والأخذ بملاحظاته، جاء الشكل النهائي للاستبيان كما يلي:

❖ القسم الأول: يتناول البيانات الشخصية لأفراد العينة.

❖ القسم الثاني: يحتوي على ثلاث محاور، كل محور يجيب على فرضية من الفرضيات الفرعية كما يلي:  
المحور الأول: واقع تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب بالمسيلة، يحتوي على 20 عبارة مقسم على بعدين:

● بعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتضمن 15 عبارة.

● بعد الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت يتضمن 5 عبارات.

➤ المحور الثاني: الرقابة الجبائية كآلية لمتابعة التصريجات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي، يحتوي على 10 عبارات مقسم على بعدين:

● بعد مراقبة التصريجات الجبائية للمكلفين يتضمن 5 عبارات.

● بعد مكافحة التهرب الضريبي يتضمن 5 عبارات.

➤ المحور الثالث: ضرورة الرقمنة لتحسين كفاءة الرقابة الجبائية، يحتوي على 15 عبارة.

ومن أجل الحصول على إجابات أفراد العينة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، وهو مقياس سُمي مقياس ليكرت على اسم مخترعه عالم النفس رينسيس ليكرت ويستخدم لاستيعاب درجة موافقة المستجيبين على بيان معين، ويستخدم النطاق المتوفر في هذا المقياس لاكتساب رؤى عن أحاسيس وآراء المستجيب، ويمكن قياس الموافقة، الوتيرة، الاحتمالية، الجودة، أو الأهمية. (العيداني، 2022، صفحة 816)

تعتمد هذه الطريقة على نقطة الحياد في الوسط، ثم الموافقة على اليمين التي تتدرج من الموافقة البسيطة إلى الموافقة التامة أو الشديدة، ثم المعارضة على اليسار وينطبق عليها نفس التدرج، لذلك يكون بدائل الإجابة فردي (ثلاثي، خماسي). (بن صايفي، 2014، صفحة 138)، سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بهدف معرفة الاتجاه العام للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (02): مقياس ليكرت الخماسي

| التصنيف        | موافق بشدة | موافق         | محايد         | غير موافق     | غير موافق بشدة |
|----------------|------------|---------------|---------------|---------------|----------------|
| الدرجة         | 5          | 4             | 3             | 2             | 1              |
| المتوسط المرجح | [5 - 4.21] | [4.20 - 3.41] | [3.40 - 2.61] | [2.60 - 1.81] | [1.80 - 1]     |

المصدر: قنص علي، زين يونس، (مرجع سابق)

### ثالثاً: البرنامج المستخدم في تحليل البيانات

تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss، حيث كلمة spss هي اختصار للمسمى الكامل للبرنامج وهو "Statistical package for social sciences" والتي تعني في مقابل الترجمة "الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية"، وهي عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، ويستخدم البرنامج عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، فلا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط ولكن على معظم الإختبارات الإحصائية. (بوحفص، 2022، صفحة 112)

### الفرع الثاني: الإختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

إضافة إلى التكرارات والنسب المئوية التي ستساعدنا في تحليل القسم الأول من الإستبيان متمثلاً في البيانات الشخصية فسيتم الاعتماد على إختبارات إحصائية في القسم الثاني:

### أولاً: قياس الصدق والثبات

1. **الصدق:** يشير إلى إذا ما كانت أداة القياس (الإستبيان) تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه، وهو تقييم مدى أداء أداة القياس لوظيفتها، ففي هذه الحالة تكون إختبارات الصدق هي ما يحدد ما إذا كانت العبارات في الإستبيان تقدم قياسات مناسبة وذلك وفقاً للهدف من الدراسة. (Surucu & Maslaka, 2020, p. 2696)، وسيتم قياس الصدق عن طريق معامل الارتباط بيرسون بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه من جهة وبين المحاور والاستبيان ككل.

2. **الثبات:** ويسمى أيضا بالاعتمادية، ويتعلق بمدى قدرة أداة الدراسة (الإستبيان) على تقديم نتائج مستقرة ومتسقة (منسجمة غير متناقضة)، وثبات الإستبيان يعني أنه لو تمت إعادة القياس بنفس الإستبيان تحت نفس الظروف سنحصل على نفس النتائج ويوصف اختبار الثبات أيضاً عن طريق الإتساق الداخلي حيث يشير إلى الإتساق عبر كل أجزاء أداة الدراسة (محاور الإستبيان).

والمقياس الأكثر شيوعاً للإتساق الداخلي هو ألفا كرونباخ حيث يعتبر أكثر مقياس ملائم في حالة إستخدام سلم ليكرت، حيث يجب أن يكون مساوٍ أو أكبر من 0.6، (Taherdoost, 2016, p. 33) وتتراوح قيمة ألفا كرونباخ بين 0 و 1 وكلما إقتربت للواحد الصحيح نقول أن الإتساق الداخلي عالي. (Surucu & Maslaka, 2020, p. 2714)

### ثانياً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

يمثل المتوسط الحسابي عدداً يتم الحصول عليه بقسمة مجموع عناصر المجموعة على عدد القيم في المجموعة، أما الانحراف المعياري فهو قياس إحصائي يبحث في مدى بعد مجموعة من الأرقام عن المتوسط، أي مقياس لمقدار الإنتشار أو لتشتت حول المتوسط، حيث يعني الانحراف المعياري المنخفض إلى أن القيم متجمعة بالقرب من المتوسط. (تيسير، 2023)

يمكن حساب قيم المتوسط الحسابي من معرفة الإتجاه العام لأراء عينة الدراسة وعليه فالمتوسط الفرضي للدراسة هو مجموع الدراسات (الأوزان) الكلية لمقياس ليكرت على عددها  $3 = \frac{(1+2+3+4+5)}{5}$  وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة، أمّا إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة. (عثمان، 2021، صفحة 76)

### ثالثاً: اختبار إعتدالية التوزيع

يقصد به أن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي (شكل الجرس)، (لخضير، 2017، صفحة 133) وهو ما يعني أن المنحنى البياني للتوزيع الإعتدالي يأخذ شكل منحنى يشبه الجرس له قمة واحدة ويمتد طرفاه بحيث لا يلتقيان مع المحور الأفقي، (مفتي، 2021، صفحة 398) أي أن البيانات متماثلة على الطرفين ومركزة بالقرب من المتوسط.

### رابعاً: اختبار T-test للعينة الواحدة

للتأكد من صحة فرضيات الدراسة يستخدم اختبار **T-test** للعينة الواحدة لمقارنة متوسط العينة مع متوسط مفترض للمجتمع. (Mowafaq, 2022, p. 143)، يساعد اختبار **T-test** في اتخاذ القرار فيما إذا كانت النتائج التي تم التوصل إليها دالة إحصائياً أم غير دالة.

المطلب الثاني: عرض نتائج المعالجة الإحصائية

الفرع الأول: ثبات وصدق الإستبيان

### 1- الثبات:

تم حساب ثبات هذا الاستبيان عن طريق التناسق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ القائمة على أساس حساب معدل ارتباطات العبارات فيما بينها بالنسبة للمحاور أو للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول (0.866)، وبالنسبة للمحور الثاني (0.940)، وبالنسبة للمحور الثالث (0.870) في حين قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور ككل (0.917) وهي قيمة مرتفعة قريبة من الواحد، وهو ما يدل على أن هذا المقياس ثابت بدرجة ممتازة، ومنه نستطيع القول بأن قيمة الثبات بالنسبة لهذا الاستبيان مقبولة، كما هو مبين بالجدول التالي:

| الجدول رقم (3): ثبات الإستبيان عن طريق ألفا كرونباخ |              |                      |
|---|--------------|----------------------|
| عدد العبارات  | ألفا كرونباخ |                      |
| 20  | 0.866        | المحور الأول         |
| 10  | 0.940        | المحور الثاني        |
| 15  | 0.870        | المحور الثالث        |
| 45  | 0.917        | عبارات الإستبيان ككل |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

### 2- الصدق:

تم حساب صدق هذا الاستبيان عن طريق حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه في المحورين الأول والثاني، وتقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث، وجاءت كل معاملات الارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.01$ )، وفي المرحلة الأخيرة ارتبطت الدرجة الكلية للمحاور بالدرجة الكلية للاستبيان ككل وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول (4): مصفوفة إرتباطات الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية للإستبيان ككل

| البيان                                       | معامل الارتباط بيرسون |
|--|-----------------------|
| المحور الأول                                 | 0.953**               |
| المحور الثاني                                | 0.460*                |
| المحور الثالث                                | 0.949**               |
| الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)** |                       |
| الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)*  |                       |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الارتباط بين الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية للإستبيان ككل جاءت هي الأخرى كلها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.01$ ) و ( $\alpha=0.05$ )، حيث بلغت قيمة ارتباط الدرجة الكلية للمحور الأول مع الدرجة الكلية للإستبيان ككل (0.95)، أما ارتباط الدرجة الكلية للمحور الثاني مع الدرجة الكلية للإستبيان ككل فقد بلغ (0.46)، أما ارتباط الدرجة الكلية للمحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور ككل فقد بلغ (0.94)، وهذا يعني أن الإستبيان صادق.

#### الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية للبيانات

##### أولاً: عرض النتائج الخاصة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة

بغرض التعرف على بعض الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة تناول القسم الأول من الإستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، وفي ما يلي توزيع أفراد العينة حسب كل الخاصية:

##### 1/ حسب الجنس:

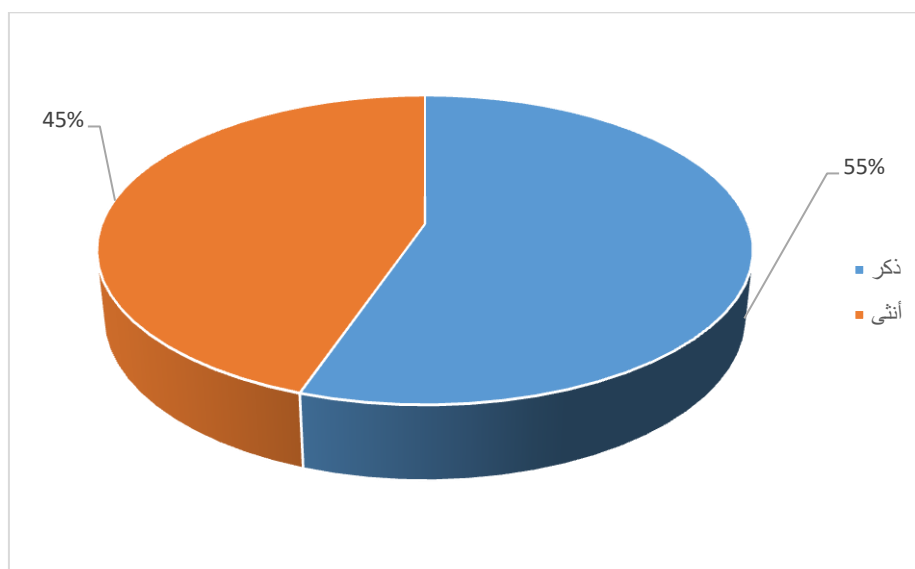
جدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| النسبة المئوية | التكرارات | الجنس    |
|----------------|-----------|----------|
| 55%            | 21        | ذكر      |
| 45%            | 17        | أنثى     |
| 100%           | 38        | الإجمالي |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 38 فرداً، نلاحظ أن 21 فرداً يمثلون حجم الذكور بنسبة بلغت 55%، أما حجم الإناث فقد بلغ 17 إناث بنسبة قدرت بـ 45%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (02).

شكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

## 2/ حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

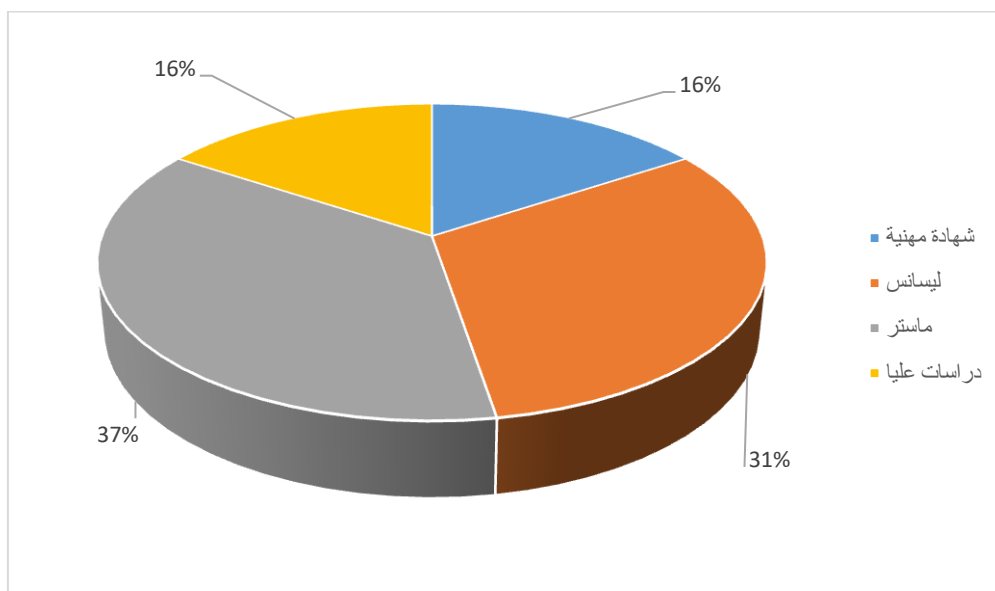
| النسبة المئوية | التكرارات | المؤهل العلمي |
|----------------|-----------|---------------|
| 16%            | 6         | شهادة مهنية   |
| 31%            | 12        | ليسانس        |
| 37%            | 14        | ماستر         |
| 16%            | 6         | دراسات عليا   |
| 100%           | 38        | الإجمالي      |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 38 فرداً، نلاحظ أن 06 يمثلون الأفراد الذين يملكون (شهادة مهنية) بنسبة بلغت 16%، أما الذين يملكون (شهادة ليسانس) فقد بلغ عددهم 12 فرداً بنسبة قدرت بـ 31%، أما الذين يملكون (شهادة ماستر) فقد بلغ عددهم 14 فرداً بنسبة قدرت بـ 37%، في حين أن

البقية الذين لديهم (شهادة دراسات عليا) والبالغ عددهم 6 أفراد بنسبة قدرت بـ 16%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (03).

شكل رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

### 3/ حسب المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

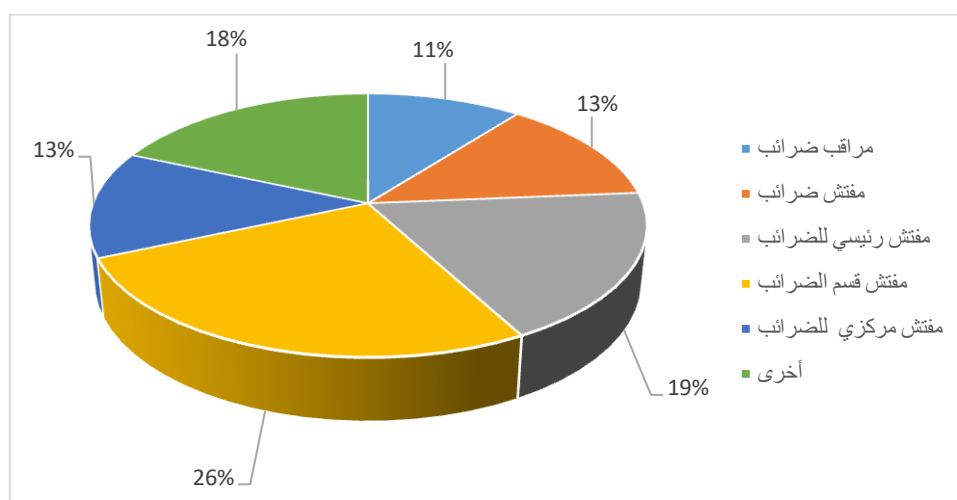
| النسبة المئوية | التكرارات | المسمى الوظيفي     |
|----------------|-----------|--------------------|
| 11%            | 4         | مراقب ضرائب        |
| 13%            | 5         | مفتش ضرائب         |
| 19%            | 7         | مفتش رئيسي للضرائب |
| 26%            | 10        | مفتش قسم الضرائب   |
| 13%            | 5         | مفتش مركزي للضرائب |
| 18%            | 7         | أخرى               |
| 100%           | 38        | الإجمالي           |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 38 فرداً، نلاحظ أن 4 يمثلون الأفراد الذين يشغلون منصب (مراقب ضرائب) بنسبة بلغت 11%، أما الذين يشغلون منصب (مفتش

ضرائب) فقد بلغ عددهم 5 فردا بنسبة قدرت بـ 13%، أما الذين يشغلون منصب (مفتش رئيسي للضرائب) فقد بلغ عددهم 7 فردا بنسبة قدرت بـ 19%، أما الذين يشغلون منصب (مفتش قسم الضرائب) فقد بلغ عددهم 10 فردا بنسبة قدرت بـ 26%، أما الذين يشغلون منصب (مفتش مركزي للضرائب) فقد بلغ عددهم 5 فردا بنسبة قدرت بـ 13%، في حين أن البقية الذين يشغلون مناصب (أخرى) والبالغ عددهم 7 أفراد بنسبة قدرت بـ 18%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (04).

شكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

4 / حسب الأقدمية:

الجدول رقم (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

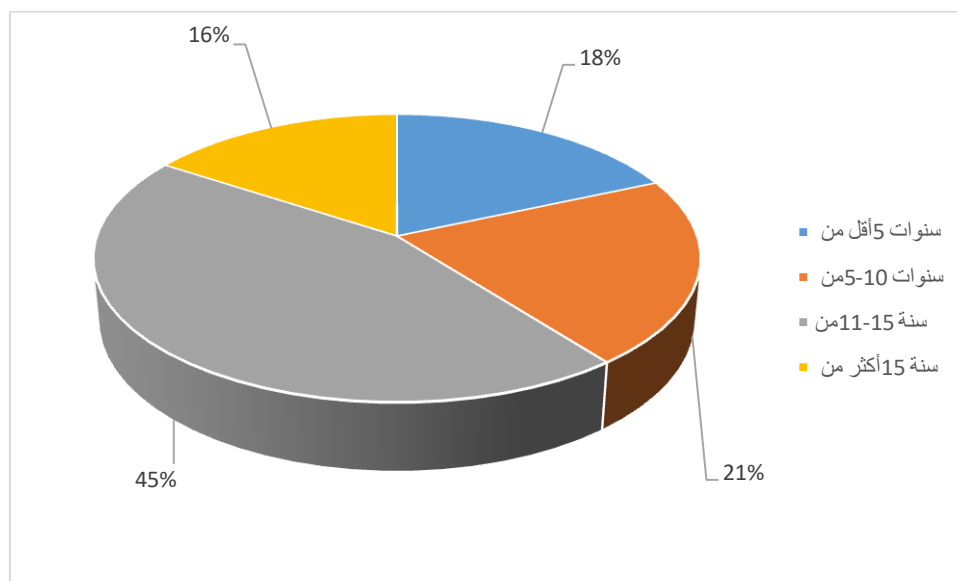
| النسبة المئوية | التكرارات | الأقدمية       |
|----------------|-----------|----------------|
| 18%            | 7         | أقل من 5 سنوات |
| 21%            | 8         | من 5-10 سنوات  |
| 45%            | 17        | من 11-15 سنة   |
| 16%            | 6         | أكثر من 15 سنة |
| 100%           | 38        | الإجمالي       |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 50 فرداً، نلاحظ أن 7 أفراد يمثلون الأفراد الذين لديهم أقدمية في العمل (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت 18%، أما الذين لديهم أقدمية في

العمل (من 5-10 سنة) فقد بلغ عددهم 8 فردا بنسبة قدرت بـ 21%، أما الذين لديهم أقدمية في العمل (من 11-15 سنة) فقد بلغ عددهم 17 فردا بنسبة قدرت بـ 45%، في حين أن البقية الذين لديهم أقدمية في العمل أكثر من 15 سنة والبالغ عددهم 6 أفراد بنسبة قدرت بـ 16%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (05).

شكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لمحاو الاستبيان

### 1- عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الأول:

#### 1-1: ترتيب العبارات

تم ترتيب عبارات المحور الأول حسب درجة تشبعها عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

| الرقم | عبارات المحور الأول   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|-------|---|-----------------|-------------------|---------------|
| 01    | تمتلك المديرية عدد كاف من أجهزة الإعلام الألي (كمبيوتر)   | 3.00            | 1.138             | محايد         |
| 02    | تمتلك المديرية الوسائل التقنية المساعدة على إنجاز المهام (طابعات، أجهزة، فاكس، جهاز ماسح ضوئي "سكانير") | 3.00            | 1.090             | محايد         |
| 03    | المديرية مواكبة للتطور في الأجهزة الإلكترونية   | 2.47            | 0.922             | غير موافق     |

|    |  |      |       |                |
|----|--|------|-------|----------------|
| 04 | يمكن القول أن المديرية تتوفر على بنية تحتية تكنولوجية ملائمة للعمل                                 | 2.73 | 0.949 | محايد          |
| 05 | تمتلك المديرية برامج ذكية (Logiciels) تستخدم في تنفيذ المهام                                       | 3.00 | 0.986 | محايد          |
| 06 | تتلاءم البرمجيات المتوفرة في المديرية مع طبيعة العمل   | 2.92 | 0.969 | محايد          |
| 07 | تمتلك المديرية برمجيات الأمن الإلكتروني (Antivirus) لضمان حماية الملفات من التلف والإختراق         | 3.00 | 1.013 | محايد          |
| 08 | تتوفر المديرية على قاعدة بيانات توفر المعلومات الجبائية الضرورية لإنجاز المهام                     | 3.47 | 0.861 | موافق          |
| 09 | تُحفظ ملفات المكلف في قاعدة بيانات إلكترونية وليس أرشيف وركي                                       | 2.84 | 1.027 | محايد          |
| 10 | توجد معالجة إلكترونية للمستندات في المديرية  | 3.05 | 0.898 | محايد          |
| 11 | يتم حفظ جميع المعلومات المجمعة عن المكلفين في قاعدة بيانات حتى تكون مصدر للمعلومة الجبائية مستقبلا | 3.26 | 0.920 | موافق          |
| 12 | يتوفر لدى المديرية شبكة إنترنت عالية التدفق  | 2.60 | 1.001 | غير موافق      |
| 13 | تستخدم شبكة الانترنت في الإتصال الداخلي والخارجي للمديرية  | 2.97 | 1.102 | محايد          |
| 14 | يتم استخدام البريد الإلكتروني في الإتصال بالمؤسسات الأخرى (بنوك، دائرة الجمارك، وزارة المالية ...) | 3.02 | 1.052 | محايد          |
| 15 | توجد داخل المؤسسة شبكة إتصال داخلية (إنترنت) تربط مصالح المديرية ببعضها البعض                      | 2.47 | 0.979 | غير موافق      |
| 16 | تمتلك المديرية موقعا إلكترونيا للتعريف بها لنشر الجديد لديها                                       | 2.60 | 0.945 | غير موافق      |
| 17 | تستعمل المديرية مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى المواطنين (Facebook, Twitter.... الخ)           | 1.76 | 0.786 | غير موافق بشدة |
| 18 | تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "مساهمتك"                        | 3.86 | 0.622 | موافق          |
| 19 | تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "جبائتك"                         | 2.44 | 0.645 | غير موافق      |
| 20 | تقدم المديرية خدمة الحصول على رقم التعريف الجبائي "NIF" عن طريق الانترنت                           | 3.63 | 0.882 | موافق          |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه وانطلاقا من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة نجد

أن ترتيب العبارات في المحور الأول كما يلي:

- المرتبة (1) كانت للعبارة رقم (18) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.622) .

- المرتبة (2) كانت للعبارة رقم (20) بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.882) .

- المرتبة (3) كانت للعبارة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.861).
- المرتبة (4) كانت للعبارة رقم (11) بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.920).
- المرتبة (5) كانت للعبارة رقم (10) بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري (0.898).
- المرتبة (6) كانت للعبارة رقم (14) بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري (1.052).
- المرتبة (7) كانت للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (0.986).
- المرتبة (8) كانت للعبارة رقم (7) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.013).
- المرتبة (9) كانت للعبارة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.090).
- المرتبة (10) كانت للعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.138).
- المرتبة (11) كانت للعبارة رقم (13) بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (1.102).
- المرتبة (12) كانت للعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (0.969).
- المرتبة (13) كانت للعبارة رقم (9) بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (1.027).
- المرتبة (14) كانت للعبارة رقم (4) بمتوسط حسابي (2.73) وانحراف معياري (0.949).
- المرتبة (15) كانت للعبارة رقم (16) بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري (0.945).
- المرتبة (16) كانت للعبارة رقم (12) بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري (1.001).
- المرتبة (17) كانت للعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (0.922).
- المرتبة (18) كانت للعبارة رقم (15) بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (0.979).
- المرتبة (19) كانت للعبارة رقم (19) بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (0.645).
- المرتبة (20) كانت للعبارة رقم (17) بمتوسط حسابي (1.76) وانحراف معياري (0.786).

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الأول نلاحظ أن أغلب العبارات في تشبعاتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت متوسطة فكلها تنتمي إلى المجال المتوسط (2.61-3.40) وعددها (10)، و(5) مرتفعة في تشبعاتها عبارات تنتمي إلى

المجالين (3.4-4.2) و(4.2 - 5)، في حين جاءت (05) عبارات منخفضة في تشعبها حيث تنتمي إلى المجالين المنخفض والمنخفض جدا (1.80 - 2.60) و (1 - 1.80).

### 2-1: إتجاه إجابات أفراد العينة

يبين الجدول الموالي إستجابة أفراد عينة الدراسة للمحور الأول حسب الأبعاد المكونة له:

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للأبعاد والمحور الأول ككل

| إتجاه العينة | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | البيان                               |
|--------------|-------------------|-----------------|--------------------------------------|
| متوسط        | 0.687             | 2.92            | بعد تكنولوجيا المعلومات والإتصال     |
| متوسط        | 0.879             | 2.80            | الأجهزة والمعدات                     |
| متوسط        | 0.843             | 2.97            | البرمجيات                            |
| متوسط        | 0.729             | 3.15            | نظام المعلومات                       |
| متوسط        | 0.826             | 2.76            | الشبكات                              |
| متوسط        | 0.879             | 2.80            | بعد الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت |
| متوسط        | 0.508             | 2.89            | المحور الأول                         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متوسط بعد تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المحور الأول بلغ 2.92 بإنحراف معياري 0.687، ومتوسط بعد الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت في نفس المحور بلغ 2.80 بإنحراف معياري 0.879، وهو ما يعني أن إتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات الأبعاد المكونة للمحور الأول كانت متوسطة حيث جاءت متمركزة في المجال (2.61 - 3.40) وهو ما تثبته قيمة الإنحراف المعياري التي جاءت منخفضة والتي تعني عدم وجود تباين كبير في إستجابات أفراد العينة، كما جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل في المجال المتوسط أيضاً بقيمة 2.89 وبالتالي يمكن القول أن مستوى الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة متوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

### 2- عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثاني:

#### 2-1: ترتيب العبارات

تم ترتيب عبارات المحور الثاني حسب درجة تشعبها عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني ككل

| الرقم | عبارات المحور الثاني  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|-------|---|-----------------|-------------------|---------------|
| 01    | تبدأ مهمة مصلحة الرقابة الجبائية بفحص تصريحات المكلفين من الناحية الشكلية                             | 3.94            | 0.517             | موافق         |
| 02    | تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على الكشف عن الأخطاء في تصريحات المكلفين                                  | 4.07            | 0.587             | موافق         |
| 03    | تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بالتأكد من مصداقية تصريحات المكلفين                                       | 3.84            | 0.789             | موافق         |
| 04    | تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على التأكد من صحة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفين                   | 3.97            | 0.677             | موافق         |
| 05    | تمثل مراقبة التصريحات نقطة البداية في حالة الشك في أي محاولة للتهرب الضريبي                           | 4.02            | 0.544             | موافق         |
| 06    | تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بالكشف عن أي تجاوزات غير قانونية من قبل المكلفين                          | 4.10            | 0.559             | موافق         |
| 07    | تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بترصد محاولات التهرب من قبل المكلفين                                      | 4.07            | 0.631             | موافق         |
| 08    | تتخذ مصلحة الرقابة الجبائية جميع الإجراءات القانونية اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي                   | 3.84            | 0.886             | موافق         |
| 09    | تمثل الرقابة الجبائية الأداة التي تضمن استرجاع أموال الخزينة العامة الضائعة نتيجة التهرب الضريبي      | 3.86            | 0.905             | موافق         |
| 10    | تمتلك مصلحة الرقابة الجبائية الحق في الإطلاع على الوثائق اللازمة في حالة رصد أي محاولة للتهرب الضريبي | 3.97            | 0.787             | موافق         |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على SPSS

من خلال الجدول أعلاه وانطلاقاً من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة نجد أن ترتيب العبارات في المحور الثاني كما يلي:

- المرتبة (1) كانت للعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.559)
- المرتبة (2) كانت للعبارة رقم (2) بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.587)
- المرتبة (3) كانت للعبارة رقم (7) بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.631)
- المرتبة (4) كانت للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.544)
- المرتبة (5) كانت للعبارة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.677)
- المرتبة (6) كانت للعبارة رقم (10) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.787)

- المرتبة (7) كانت للعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.517)
- المرتبة (8) كانت للعبارة رقم (9) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.905)
- المرتبة (9) كانت للعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.789)
- المرتبة (10) كانت للعبارة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.886)

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني نلاحظ أن كل العبارات في تشعباتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت مرتفعة فكلها تنتمي إلى المجال المرتفع والمرتفع جدا (3.40-4.20) و(4.20 - 5)، وبالتالي يمكن القول بأن مستوى تطبيق الرقابة الجبائية مرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

## 2-2: إتجاه إجابات أفراد العينة

يبين الجدول الموالي مدى إستجابة أفراد عينة الدراسة للمحور الأول حسب الأبعاد المكونة له:

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد والمحور ككل

| البيان                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | إتجاه العينة |
|---------------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| بعد متابعة التصريحات      | 3.97            | 0.556             | مرتفع        |
| بعد مكافحة التهرب الضريبي | 3.97            | 0.662             | مرتفع        |
| المحور الثاني             | 3.97            | 0.567             | مرتفع        |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن متوسط بعد متابعة التصريحات الجبائية في المحور الثاني بلغ 3.97 بانحراف معياري 0.556، وبلغ متوسط بعد مكافحة التهرب الضريبي 3.97 بانحراف معياري 0.662، وهو ما يعني أن إتجاهات عتبة الدراسة نحو عبارات الأبعاد المكونة للمحور الثاني كانت مرتفعة حيث جاءت متمركزة في المجال (3.41 - 4.20) وهو ما تثبتته قيم الانحراف المعياري التي جاءت منخفضة والتي تعني عدم وجود تباين كبير بين إستجابات أفراد العينة، كما وجاء المتوسط الحسابي للمحور ككل في المجال المرتفع بقيمة 3.97 وبالتالي يمكن القول أن مستوى تطبيق الرقابة الجبائية مرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3- عرض وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لعبارات المحور الثالث

تم ترتيب عبارات المحور الثالث حسب درجة تشبعها عن طريق إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

| الرقم | عبارات المحور الثالث   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|-------|--|-----------------|-------------------|---------------|
| 01    | إستخدام تقنيات الحاسب الآلي يمكن أن يسهل تنفيذ مهام الرقابة الجبائية   | 4.23            | 0.541             | موافق بشدة    |
| 02    | إستخدام تقنيات الحاسب الآلي تختصر الوقت في عملية الرقابة الجبائية  | 4.26            | 0.554             | موافق بشدة    |
| 03    | إستخدام برمجيات متخصصة (Logiciels) يمكن أن يسرع عملية معالجة التصريحات والوثائق الحاسبية للمكلفين  | 4.34            | 0.668             | موافق بشدة    |
| 04    | تسمح الإنترنت الإتصال بالمؤسسات خارج المديرية مما يؤدي إلى توفير مهمة الإنتقال الشخصي إليها  | 4.28            | 0.653             | موافق بشدة    |
| 05    | تسهل الإنترنت عملية البحث عن المعلومات الخاصة بالمكلفين المعنيين   | 4.28            | 0.565             | موافق بشدة    |
| 06    | تسرع شبكة الإتصال الداخلية بين مصالح المديرية من وتيرة انتقال المعلومة الجبائية بينها  | 4.26            | 0.503             | موافق بشدة    |
| 07    | تسمح شبكة الإتصال الداخلية بين مصالح المديرية بتبادل المعلومات بينها بدون أي جهد   | 4.28            | 0.611             | موافق بشدة    |
| 08    | تؤفر قاعدة البيانات المشتركة يسمح بتدفق المعلومة الجبائية حول المكلف في الوقت الذي يحتاجه الموظف أثناء عملية الرقابة                               | 4.15            | 0.593             | موافق         |
| 09    | تؤفر قاعدة البيانات إمكانية الوصول للمعلومة الجبائية الخاصة بالمكلف  | 4.15            | 0.593             | موافق         |
| 10    | تؤفر قاعدة بيانات إلكترونية يُعني الموظف عن استعمال الأرشيف الورقي   | 4.28            | 0.653             | موافق بشدة    |
| 11    | باستخدام التصريح الإلكتروني فإن النظام الذي يعمل بطريقة آلية سيوفر عناء التحقق الورقي من معلومات المكلف مما يعزز من كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية | 4.18            | 0.729             | موافق         |
| 12    | إستخدام التصريح الإلكتروني يمكن أن يقلل من السجلات والإستمارات الورقية أثناء الرقابة الجبائية الشكلية مما يخفف تكلفة اقتناء الورق                  | 4.31            | 0.574             | موافق بشدة    |
| 13    | باستخدام التصريح الإلكتروني فإن النظام الذي يعمل بطريقة آلية سيخفف الضغط والأعباء الإدارية على موظفي مصلحة الرقابة الجبائية                        | 4.26            | 0.554             | موافق بشدة    |
| 14    | باستخدام التصريح الإلكتروني فإن النظام الذي يعمل بطريقة آلية يمكن  | 4.26            | 0.723             |               |

|            |       |      |   |    |
|------------|-------|------|---|----|
| موافق بشدة |       |      | أن يساعد في اختصار وقت التحقق من التصريحات الجبائية الورقية كثيرة العدد                                     |    |
| موافق بشدة | 0.653 | 4.28 | تَوْفُر خدمة البطاقة الوطنية للغشاشين يمكن أن يسهل على مصالح الرقابة الجبائية تحديد احتمالات التهرب الضريبي | 15 |
| موافق بشدة | 0.454 | 4.25 | المحور الثالث   |    |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من خلال الجدول أعلاه وانطلاقاً من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة نجد أن ترتيب العبارات في المحور الأول كما يلي:

- المرتبة (1) كانت للعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.668)
- المرتبة (2) كانت للعبارة رقم (12) بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.574)
- المرتبة (3) كانت للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.565)
- المرتبة (4) كانت للعبارات رقم (4) و(10) و(15) بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.653)
- المرتبة (5) كانت للعبارة رقم (7) بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (0.611)
- المرتبة (6) كانت للعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.503)
- المرتبة (7) كانت للعبارة رقم (2) و(13) بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.554)
- المرتبة (8) كانت للعبارة رقم (14) بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.723)
- المرتبة (9) كانت للعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.541)
- المرتبة (10) كانت للعبارة رقم (11) بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.729)
- المرتبة (11) كانت للعبارة رقم (8) و(9) بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.593)

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثالث نلاحظ أن كل العبارات في تشبعاتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت مرتفعة فكلها تنتمي إلى المجال المرتفع والمرتفع جداً (3.40 - 4.20) و(4.20 - 5)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس مدى مساهمة إستخدام وسائل الرقمنة في تحسين كفاءة الرقابة الجبائية حيث جاءت بمستوى إستجابة مرتفعة جداً، وحققت جميع العبارات متوسطاً عاماً قيمته 4.25 بانحراف معياري منخفض قدره

0.454 وهو ما يعني عدم وجود تباين بين إستجابات أفراد العينة، وبالتالي يمكننا القول أن استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يزيد من كفاءة الرقابة الجبائية بدرجة عالية جداً من وجهة نظر أفراد العينة.

### المطلب الثالث: إختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات تم التأكد من إعتدالية التوزيع من خلال اختبار كولمغروف سميرونوف باستخدام برنامج spss، حيث جاءت قيمة  $\text{sig}=0.076$  للاستبيان ككل، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، ما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

### أولاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على: "تطبق المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة" وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة عن طريق مقارنة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول بالمتوسط الفرضي للمحور، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

| الجدول رقم (14): إختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى |            |                |                 |                   |             |        |               |        |
|---|------------|----------------|-----------------|-------------------|-------------|--------|---------------|--------|
| المحور الأول  | حجم العينة | المتوسط النظري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | T      | مستوى الدلالة | القرار |
|   | 38         | 60             | 58.15           | 11.707            | 37          | -0.970 | 0.338         | مقبولة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على الاستبيان ككل والذي بلغ (58.15) أنه أدنى قليلاً من المتوسط النظري للمحور الأول والمقدر بـ 60، بناء عليه فإن درجة تطبيق المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة للرقمنة متوسطة، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (-0.97) وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وهذا يعني أنه لا توجد فروق بين المتوسطين لأفراد عينة الدراسة، وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الأولى والقائلة "تطبق المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

وهو ما يعني أن المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة لم تصل إلى التطبيق الكامل لمفهوم الرقمنة، فيمكن القول أنها تتوفر على الحد الأدنى لمتطلبات البنية التحتية التكنولوجية من أجهزة ومعدات، وبرمجيات وقواعد بيانات وشبكات إتصال، وإن كانت هذه الأخيرة ليست بالمستوى المطلوب، فالإنترنت في المديرية ليست عالية التدفق كما تعاني من

إنقطاعات دائمة، إضافة إلى عدم توفر شبكة إتصال داخلية ( إنترنت ) تربط المصالح ببعضها، كما أنه وعلى الرغم من توفر قاعدة بيانات إلكترونية مازالت تعتمد على الأرشيف الورقي في جزء من أعمالها.

أما فيما يخص الخدمات التي تقدمها المديرية عبر الإنترنت فهي توفر خدمة التصريح والدفع الإلكتروني عن بعد عبر المنصة الإلكترونية "مساھمك"، إضافة إلى خدمة الحصول على رقم التعريف الجبائي عبر الإنترنت، أما المنصة الإلكترونية "جبائتك" والتي تعد أهم منصة للخدمات الجبائية الإلكترونية في الجزائر فلم تستخدمها المديرية بعد، وإن كانت في الطريق نحو ذلك فقد إستفادت الولاية من مشروع بناء مركز للضرائب والذي يعتبر الوجه المادي للرقمنة، حيث أن مراكز الضرائب تعتمد بشكل أساسي على توفير الخدمات الجبائية للتصريح والدفع الإلكتروني عن طريق المنصة الإلكترونية "جبائتك" وبهذا تستفيد المديرية من مزايا نظام المعلومات الجبائي (SAP ERP)، وما يصاحبه من بنية تحتية تكنولوجية متطورة وشبكات إتصال حديثة.

#### ثانيا: عرض ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على: "تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريجات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية" وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة عن طريق مقارنة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني بالمتوسط الفرضي للمحور ، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

| الجدول رقم (15): إختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية |            |                |                 |                   |             |       |               |        |
|--|------------|----------------|-----------------|-------------------|-------------|-------|---------------|--------|
| المحور الثاني  | حجم العينة | المتوسط النظري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | T     | مستوى الدلالة | القرار |
|  | 38         | 30             | 42.05           | 15.708            | 37          | 4.730 | 0.000         | مقبولة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم ( ) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني والذي بلغ (42.05) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للمحور والمقدر بـ 30، بناء عليه فإن مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريجات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (4.73) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وهذا يعني أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، وبالتالي تم قبول فرضية البحث الثانية والقائلة "تعمل مديرية

الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

ذلك أن المديرية الولائية للضرائب في ولاية المسيلة تعتبر السلطة الجبائية في الولاية وتعد الرقابة الجبائية الأداة التي تستخدمها المديرية لضمان تقيد المكلفين بالقوانين الجبائية التي يضعها المشرع والوفاء بالتزاماتهم كما ينبغي، فالمديرية تلتزم بذلك عن طريق الرقابة الجبائية بمتابعة تصريحات المكلفين للتأكد بما جاء فيها من معلومات والكشف عن أي محاولة للتهرب الضريبي، وفي سبيل ذلك فالمديرية تُخضع سنويا أعداد كبيرة من الملفات للرقابة الجبائية.

ثالثا: عرض ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على: " استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية". وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام إختبار (ت) للعينه الواحدة عن طريق مقارنة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث بالمتوسط الفرضي للمحور ، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

| الجدول رقم (16): إختبار T-test للفرضية الفرعية الثالثة |            |                |                 |                   |             |        |               |        |
|--|------------|----------------|-----------------|-------------------|-------------|--------|---------------|--------|
| المحور الثالث  | حجم العينة | المتوسط النظري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | T      | مستوى الدلالة | القرار |
|  | 38         | 45             | 63.89           | 6.813             | 37          | 17.095 | 0.000         | مقبولة |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على spss

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (16) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث والذي بلغ (63.89) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للمحور والمقدر بـ 45، بناء عليه فإن درجة مساهمة استخدام وسائل الرقمنة في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية عالية، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (17.09) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وهذا يعني أن الفرق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، وبالتالي تم قبول فرضية البحث الفرعية الثالثة والقائلة "يساهم استخدام وسائل الرقمنة في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

وذلك يعني أنه ومن وجهة نظر أفراد العينة كمارسين في الميدان يرون أن الرقمنة ضرورية لزيادة كفاءة الرقابة الجبائية من خلال المزايا التي ستيحها، فالتكنولوجيا الرقمية ستعمل على تحويل العمليات التقليدية والأنظمة إلى صيغ رقمية

لتسهيل وتحسين الرقابة على مدى الالتزام الجبائي، حيث تمكن من تسريع عمليات الفحص للتصريحات وتقلل الأخطاء البشرية وتسهل إسترجاع المعلومات الضرورية بصفة أسرع من خلال التسجيل الإلكتروني للمعلومات الجبائية وبالتالي زيادة دقة البيانات المستخدمة في عمليات الرقابة.

ف تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يمكن من إختصار الأعمال اليدوية والورقية المجهدة والمستهلكة للوقت، أين ستكون عملية الرقابة الشكلية تحدث بصفة آلية إلكترونيا وهو ما قد يؤدي إلى الإستغناء عن الرقابة الشكلية التقليدية لأنها ستم في نظام التصريح الإلكتروني آلياً، وهو ما توصلت إليه دراسة (محتال، بساس، 2020) التي تناولت أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، كما وتساعد رقمنة الإجراءات على تبسيط وتسهيل إجراءات الإبلاغ الجبائي والتواصل مع المكلفين حيث ستكون عملية إلكترونية عن طريق المنصات الإلكترونية، وهو ما يقلل الوقت والجهد على أعوان الرقابة في حالة الإنتقال لمرحلة الرقابة الجبائية المعمقة.

إضافة إلى أن الرقمنة يمكن أن تعزز من التعاون وتبادل المعلومات بسهولة وبسرعة مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة التي يمكن أن توفر معلومات عن المكلف تساعد أعوان الرقابة الجبائية في الرقابة المعمقة وبالتالي الكشف عن التجاوزات في وقت قياسي، فإما بالمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الموردين والزبائن الذين لديهم علاقة مع المكلف كونهم أيضاً مسجلين في النظام الجبائي الإلكتروني من جهة، ومن جهة أخرى من خلال شبكة الإتصال الخارجية مع المؤسسات الأخرى مثل البنوك، مصلحة السجل التجاري.... وغيرها، تساعد هذه المعلومات أعوان الرقابة الجبائية أثناء جمع المعلومات حول المكلف في مرحلة الرقابة المعمقة بشكل أسرع، وبدون جهد كبير واسترجاع حقوق الخزينة العمومية المعرضة للضياع في أقل وقت ممكن، كل هذه الإجراءات تتم إلكترونياً وعبر منصات تعمل بشبكة الإنترنت وهو ما يعني صفر ورقة، بداية من مرحلة الإشعار وصولاً إلى مرحلة التبليغ النهائي، وهو ما توصلت إليه دراسة (شرواطي، 2022) بعنوان دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر (دراسة حالة مديرية الضرائب بالبلدية).

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الفصل الثاني الوصول إلى إجابة لإشكالية الدراسة ميدانياً، من خلال تسليط الضوء على المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة كميدان للدراسة، أين تم توزيع الإستبيانات على عينة الدراسة، واسترجاعها، وإخضاعها للمعالجة الإحصائية للحصول على مختلف المؤشرات التي ساعدت في عملية تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها، إنطلاقاً من إجابات أفراد العينة، أين تم إختبار فرضيات الدراسة حيث تم التوصل إلى قبول الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة، وهو ما يعني أن الرقمنة يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الرقابة الجبائية، أي أن الفرضية العامة تم إثباتها.

# الخاتمة

### الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم ميزة أصبحت تحيز الأعمال في العصر الحالي، فيما اصطلح عليه بالرقمنة، وهي توجه فرضه التطور في مختلف أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهرت آثاره في مختلف المجالات، ولا يكاد خطاب أي مسؤول حكومي أو صاحب شركة يخلو من الحديث عن التوجه نحو الرقمنة، حتى أصبحت مؤشراً يعتمد عليه في قياس مدى تطور المؤسسات والدول ما ألزم ضرورة إدخالها في شتى القطاعات بما فيها قطاع الضرائب.

بالنسبة للجزائر وجدت أن الحكومة الجزائرية قد مهدت الطريق للسير نحو رقمنة خدماتها حيث كان من بينها الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية واتخذت في سبيل ذلك مبادرات عدة لوضع البنية التحتية اللازمة لذلك، فرقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية جاءت ضمن مشروع العصرية الذي إنتهجهته الحكومة، بإحداث تغييرات في طريقة التعامل مع المكلف من جهة وفي أداء مهام العمل من جهة أخرى، من خلال تعميم منظومة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وربط مختلف مصالحها بالإنترنت والأنترنت لتسهيل العمل وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف حتى تضاهي بذلك الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة.

وعليه بناءً على ما تطرقت إليه الدراسة في محاولة لمعرفة دور الرقمنة في تحسين كفاءة عملية الرقابة الجبائية تم التوصل إلى النتائج التالية:

### في الجانب النظري:

- تُعنى الرقمنة بضرورة التخلي عن الأساليب التقليدية الورقية في الإدارات العمومية واعتماد أساليب وطرق حديثة في إنجاز الأعمال تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.
- للرقابة الجبائية أهمية بالغة في النظام الجبائي الجزائري كونها تعد أداة وقائية وسلطة ردعية في يد الإدارة الجبائية لضمان حقوق الخزينة العامة للدولة في ظل النظام التصريحي.
- أبدت الحكومة الجزائرية إهتماماً كبيراً برقمنة الإدارة الجبائية، واتخذت في سبيل ذلك جملة من الإجراءات كان أهمها إنشاء نظام المعلومات الجبائي SAP، والمنصات الإلكترونية للتصريح والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات الجبائية عبر الإنترنت.

### في الجانب التطبيقي:

- لم تستفد مديرية الضرائب لولاية المسيلة بعد من المشروع الوطني للرقمنة بشكله الكامل.

- تقدم المديرية خدمة التصريح والدفع عن بعد عبر المنصة الإلكترونية "مساهمتك" إضافة إلى خدمة الحصول على رقم التعريف الجبائي الإلكتروني "NIF" وهو ما يعكس الجانب الرقمي للمديرية.
- لا تمتلك المديرية حالياً متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللازمة لتفعيل الرقمنة بشكلها الكامل.
- تعد الرقابة الجبائية الأداة الرئيسية في مديرية الضرائب بالمسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية ورصد أي محاولة للتهرب الضريبي.
- يمكن أن تساهم الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية وإنجازها بسرعة ودقة اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة.
- وجود نظام معلومات جبائي إلكتروني يمكن أن يتيح سرعة معالجة وتوظيف واسترجاع المعلومات في أقل وقت ممكن وبأقل جهد وهو ما يساهم في تحسين الكفاءة.
- وجود شبكات الإتصال الداخلية والخارجية يمكن أن يسهل عملية إنتقال المعلومات بشكل يوفر الجهد والوقت.
- التصريح الإلكتروني يساعد على إستغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة من خلال النظام الذي يعمل بطريقة آلية.
- التصريح الإلكتروني يمكن أن يساعد على دعم الرقابة الجبائية نتيجة سرعة معالجة المعلومة بشكل رقمي وبدون الحاجة إلى الملفات الورقية.
- إستخدام المنصات الإلكترونية تساعد في تبسيط وتسهيل إجراءات الإبلاغ الجبائي والتواصل مع المكلفين وهو ما يختصر الوقت والجهد.

### التوصيات:

- ضرورة الإسراع في تطبيق مشروع الرقمنة للإستفادة من مزاياها في العمل الجبائي.
- ضرورة تكوين الموظفين من أجل التأقلم مع التحول الرقمي.
- ضرورة وجود حملة توعوية للمكلفين بالضريبة من أجل نشر ثقافة التصريح والدفع الإلكتروني بينهم من أجل ضمان الإقبال الكبير على الخدمات الإلكترونية.

### آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن أن نورد بعض المواضيع التي نرى بأنها جديرة بالبحث مستقبلاً:

- دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة الجبائية .
- دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين جودة المعلومة الجبائية.
- التصريح الجبائي الإلكتروني كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي.

1. Chami, M. (2022). le contole fiscale à l'ère de la dématérialisation de l'administration fiscale : cas de la direction Rigionale de Marrakech. *international journal of accounting, finance, Auditing, Management and Economics* (vol 3, issue 2-3 ), p. p 539.
2. Claire, b. (2022, 01 02). *8 digital transformation objectives you should be striving for*. Retrieved 04 01, 2023, from <https://www.bizagi.com/en/blog/8-digital-transformation-objectives-you-should-be-striving-for>.
3. Eric, S. j. (2023, 01 25). *10 digital transformation gaols to considen*. Retrieved 04 01, 2023, from <https://www.techtarget.com/searcherp/tip/Digital-transformation-goals-to-consider>.
4. shariful, i. (2011). Towards Digitization: Problems and prospect for the libraries of Bangladesh, paper presented at the World congress of muslim librarians and information scientists 2011 (WCO MLIS 2011). (pp. p, 02). malaysia: international islamic University .
5. Zhou, E. (2021). the effectiveness of tax Administration digitalization to Reduce compliance cost tax payers of Micro small, and medium enterprises. *Budapest international Research and critics institute journal* (volume 04, No 04 ), p. p 7508.
6. أحلام بولفوس، و وزينة حبيج. (2019). النقود الإلكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب – بوبزاري محمد –. ص 55. جيجل ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -.
7. أحمد حنيش. (2022). إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية* (المجلد 11 العدد 02)، صفحة ص 92 .
8. أحمد عمان. (2021). إستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA لتقييم كفاءة الأداء المصرفية للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الثقة الجزائر TBA خلال الفترة ( 2012-2019). *مجلة الميادين الاقتصادية* (المجلد 04، العدد 01 )، صفحة ص 109.
9. أحمد وشان، و بلعزوز بن علي. (2017). الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية* (العدد 17 )، صفحة ص 69.
10. اسماعيل مجادي، و عثمان حريزي. (2021). دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة، . ص 19 . المسيلة، المسيلة، الجزائر : جامعة محمد بوضياف المسيلة .
11. إسماعيل نويرة، و شيماء العبوبي. (2020). أثر رقمته النظام الضريبي على اداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية). *مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (المجلد 02، العدد 01 )، صفحة ص 78.
12. آسيا قاسمي، و فهيمة حدادو. (2020). الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها. *مجلة أوراق اقتصادية* (المجلد 03، العدد 01 )، صفحة ص، ص. 159، 160 .
13. الجيلالي بلواضح، و يحي سعيدي. (2014). فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة ( 2007 - 2012 ) . *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (العدد 12 )، صفحة ص 36.
14. الحاج عرابية. (2021). تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية . *مجلة الباحث* (عدد 10 )، صفحة ص 334.
15. الحواس زواق. (2022). *جباية المؤسسة*. مسيلة، المسيلة، الجزائر : دار المتنبى للطباعة والنشر .
16. الدواي الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. *مجلة الباحث* (العدد 07)، صفحة ص 220.

17. الموقع الرسمي لشركة SAP. (بلا تاريخ). الموقع الرسمي لشركة SAP. تاريخ الاسترداد 04 30 ,2023، من : <https://www.sap.com/mena-ar/products/erp/what-is-sap-erp.html>
18. الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. (بلا تاريخ). الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. تاريخ الاسترداد 04 30 ,2023، من <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>
19. أمال حداش، و ناصر شارفي. (2022). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين – *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص، ص. 176، 177.
20. أوسير منور، و حمو محمد. (2009). *جبائية مؤسسة (مع تمارين محلولة)* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر : الشركة الجزائرية بوداود .
21. بجاي عفيفة. (2022). دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق . *مجلة الإدارة والاقتصاد* ، صفحة ص 164.
22. بوخاري مليكة، و سمير يحيوي. (2022). متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية – دراسة حالة الشبكات الإلكترونية لبلدية البويرة – *مجلة دراسات اقتصادية* (المجلد 06، العدد 03 )، صفحة ص 459.
23. بوعلام ولهي. (2009). الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية . *نحو إطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة – حالة الجزائر -* (صفحة ص 05). سطيف: جامعة فرحات عباس .
24. بوعلام ولهي، و عائشة بن عثمان. (2017). تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة ( 2011- 2015) . *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (العدد 17 )، صفحة ص 148.
25. توفيق بوليفة، و مونة مقلاتي. (2021). دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* (المجلد 04، العدد 01)، صفحة ص 259.
26. جريسات منار عايد. (2022). العوامل المؤثرة في رفع كفاءة وفعالية وحدة الرقابة الداخلية ودورها في تحسين أداء عمل البلديات، دراسة حالة بلدية الفحيص. *المجلة العربية للنشر العلمي* (العدد 43 )، صفحة ص 392 .
27. جمال عايدي. (2022). الرقمنة وأثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين. *مجلة دراسات اقتصادية* (المجلد 16، العدد 01)، صفحة ص 560.
28. جهان صغانية. (2022). دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. ص 109 . *قائمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945*.
29. حسين كماش، و سعاد شعابنية. (2022). مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية على الشركات – دراسة حالة تحقيق محاسبي لشركة كبرى على مستوى مديرية كبريات المؤسسة للفترة 2015 – 2018. *مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية* (المجلد 16، العدد 02)، صفحة ص 54.
30. حسين كماش، و لقمان بوخدوني. (2022). رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونية "جيبانك" و"مساھمتك". *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* (المجلد 06، العدد 0)، صفحة ص 774 .
31. حسين نغم، و آرون. (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، تجربة إمارة دبي. *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك* (المجلد 11، العدد 01)، صفحة ص 103.
32. حمزة بعلي، و مليكة عبد غرس. (2021). الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة القطاع المالي – دراسة حالة المديرية العامة للضرائب – *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية* (العدد 07 )، صفحة ص، ص. 10، 11 .

33. حمزة بن عروس. (2022). تطبيق الادارة الالكترونية في النظام الضريبي – دراسة حالة بعض الدول مع الاشارة لحالة الجزائر – ص. 142، 143. المدينة، الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي.
34. حنان سعدي، و عيلة بليقرة. (2019). برامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة* (المجلد 02، العدد 04)، صفحة ص 65.
35. حنان شلغوم. (2015). نظام المعلومات الجبائي كآلية لتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية. *الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية* (صفحة ص 07). قالمة ( الجزائر ): جامعة 08 ماي 1945.
36. خير الدين شرواطي. (2022). دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة الأبحاث الاقتصادية* (المجلد 17، العدد 01)، صفحة ص 393.
37. رشيد العقون، و محمد بوسماحة. (2022). تحليلية لدور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم اداء الرقابة الجبائية في المحاسبة – دراسة حالة الجزائر 2016، 2021 – *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، صفحة 303.
38. رضا بن بوريش، و محمد بن الجوزي. (2021). مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية 2009-2019. *مجلة الإقتصاد الجديد* (المجلد 12، العدد 01)، صفحة 571.
39. رضوان دوداح، و شيراز بن عريبة. (2022). بن عريبة شيراز، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2010-2018. *مجلة المنهل الاقتصادي* (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 374.
40. رمزي حموش، و سامية بوضياف. (2020). فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية – من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية – *مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد* (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 209.
41. روفيا كوال، و فواد بوفطيمة. (2022). مساهمة الرقمنة في تفعيل مشاركة المعرفة - الإمارات العربية نموذجاً - *مجلة آفاق للبحوث والدراسات* (المجلد 05، العدد 02)، صفحة ص 102.
42. زهير بضيف. (2021). دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية: الرهانات والتحديات ( تطبيق خدمتي في قطاع الموارد المالية). *العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية - الواقع والتحديات* - (صفحة ص 72). الطارف (الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد .
43. سعاد صالح. (2019). قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة القانون العام الجزائري والمقارن* (العدد 04)، صفحة ص 90.
44. سفیان خلوفي، و عبد الرؤوف بوجربو. (2019). دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010 – 2014). *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات* (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 205.
45. سهام عباد، و صلاح الدين سوالم. (2022). التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري – دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس – *مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية* (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 2146 .
46. شيعاوي وفاء. (2017). الرقابة الجبائية وضمانات المكلف بالضريبة. *مجلة بحوث مجلة علمية محكمة دوليا* (المجلد 11، العدد 02)، صفحة ص، ص. 202، 203.
47. صبرينة خذيري، و عمر جنينة. (2019). الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011 - 2018. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية* (المجلد 12، العدد 02)، صفحة ص 325.
48. عبد الرحيم لواج. (2016). فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل). ص 125. جيجل، الجزائر.

49. عبد اللاوي عبد السلام. (2017). أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر . مجلة صوت القانون (العدد 07، الجزء الأول)، صفحة ص، ص. 62، 63 .
50. عبد الله سفيان رمادلية، و كمال قويدري. (2020). تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية أمونجا - . مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية (المجلد 14، العدد 02)، صفحة ص 473 .
51. عزوز مخلوفي. (2022). دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على نفقات التسيير - حالة خزينة ولاية الأغواط - . مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية (المجلد 06، العدد 02)، صفحة ص 94 .
52. عفاف بولحية، و إبراهيم بوجاجة. (2022). إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبايتك دراسة تقييمية . الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والإقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النامية، "الفرص، التحديات والأفاق"، (صفحة ص 08).
53. علي بحري، و الجيلالي بلواضح. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي . الملتقى الدولي التكويني الرابع حول: دور المنازعات الجبائية في ضمان إستدامة المؤسسات الإقتصادية (صفحة ص 02). الوادي ( الجزائر ): مخبر إدارة أعمال المؤسسات الإقتصادية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي .
54. علي حميدوش، و حميد بوزيد. (2020). إقتصاديات الأعمال على الرقمنة "المتطلبات والفوائد" تجارب دولية. مجلة المستقبل الإقتصادية (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص 44.
55. علي قنص، و يونس زين. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية. مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية (المجلد 05، العدد 02)، صفحة ص 218.
56. فارس بن يدير، و مصطفى إيدر. (2022). عصرنة الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2020 – 2021). مجلة الدراسات الإقتصادية والكمية (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص 122.
57. فاطمة الزهراء عياشي، و كمال سماش. (2018). الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح. مجلة الباحث الإقتصادي (CHEEL) (المجلد 06، العدد 01)، صفحة 278.
58. فاطمة ربيحي، و فريدة زيني. (2022). دور التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية في ظل تحديات الرقمنة في المنظمة، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية (المجلد 01، العدد 01)، صفحة ص 163.
59. فاطمة مفتاح، و هوارية بن حليلة. (2022). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية – الواقع والتحديات - . المجلة الجزائرية للمالية العامة (المجلد 12، العدد 01)، صفحة ص 167.
60. فتيحة صالي، و يوسف قاشي. (2021). تفعيل وتطوير الادارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات (المجلد 06، العدد 02)، صفحة ص 377.
61. فلة محتال، و أحمد بساس. (2022). أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالاغواط). مجلة دراسات العدد الإقتصادي (المجلد 11، العدد 02)، صفحة ص، ص. 63، 64.
62. قلاب نبيح لياس. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية (دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي). ص 19 . بسكرة ، الجزائر : جامعة محمد خيضر .
63. قلي محمد، و بلول فهيم. (2018). الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية (المجلد 07، العدد 06)، صفحة ص، ص. 149، 150 . .

64. محمد بودالي، و موسى بوشنب. (2016). رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الإدارة الجبائية نموذجا – مجلة دراسات جبائية (المجلد 05، العدد 02)، صفحة ص 270 .
65. محمد قاسمي. (2017). فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية حالة الجزائر خلال الفترة (2006 – 2016). مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص 212 .
66. محمد قوادي. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية (العدد 02، المجلد 06)، صفحة ص 233.
67. محمد لعربية، و فاروق سحنون. (2021). دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف -. مجلة دراسات إقتصادية (المجلد 15، العدد 03)، صفحة ص 515.
68. مصطفى عوادي، و يونس زين. (2011). الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري . الوادي، الجزائر : مكتبة بن موسى السعيد شارع القدس .
69. مليكة بوضياف. (2022). رهانات الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا. مجلة الناقد للدراسات السياسية (المجلد 06، العدد 01)، صفحة ص 394.
70. مليكة مذكور. (2022). التحديات الأخلاقية للرقمنة. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، صفحة ص 159 .
71. منصور بن عمارة. (2011). إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .
72. منصور بن عمارة. (2016). أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية (المجلد الطبعة 02). الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .
73. منصور بن عمارة، و سمية تومي. (2018). فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية (العدد 12)، صفحة ص 41 .
74. نشيدة معروز. (2022). التحصيل الضريبي الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب. مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية (المجلد 11، العدد 01)، صفحة ص 531.
75. نصيرة ربيع. (2021). حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الأستاذ للباحث للدراسات القانونية والسياسية (المجلد 06، العدد 02)، صفحة ص 1035.
76. Mowafaq, M. (2022). The use of one sample T-test in the Real Data . *Journal of Advances in Mathematics* (Vol 21 ), p. p 143.
77. Surucu, L., & Maslaka, A. (2020). Validity and Reliability in Quantitative Research. *Business and Management studies: an international journal* , p. p 2696.
78. Taherdoost, H. (2016). Validity and Reliability of the Research Instrument: How to test the Validation of a Questionnaire / Survey in a Research. *International journal of academic Research in Management* (Vol 05, N 03 ), p. p 33.
79. إسماعيل عثمان. (2021). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية (المجلد 04، العدد 07)، صفحة ص 76.
80. العايزة كروم، و خميستي كروم. (2022). العينة وإشكالية التمثيل والتعميم في البحوث الإجتماعية والإنسانية . مجلة الواحات للبحوث والدراسات (المجلد 15، العدد 01)، صفحة ص 919.

81. إلياس طلعة. (2017). نظام المعاينة في البحوث الإجتماعية والإعلامية . مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية (المجلد 07، العدد 02 )، صفحة ص 01.
82. سومية بوحفص. (2022). مدى تحكم الطلاب في برنامج التحليل الإحصائي spss: طلبة الماستر والدكتوراه قسم علم الاجتماع والديموغرافيا جامعة تامنغست أنموذجا . مجلة آفاق علمية (المجلد 14، العدد 03)، صفحة ص 112.
83. عبد الرحمان بن صافي. (2014). أثر إختلاف تقديرات ليكرت على الخصائص البيكومترية للإستبيان "دراسة مقارنة بين التقدير الثلاثي والخماسي" . مجلة سلوك (المجلد 01، العدد 01)، صفحة ص 138.
84. عبد المنعم مفتي. (2021). ضوابط إختيار الأسلوب الإحصائي في الفرضيات الفرقية ضمن البحوث الإنسانية والإجتماعية . مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية (العدد 03، المجلد 04)، صفحة ص 398.
85. فؤاد العيداني. (2022). تأثير بدائل سلم ليكرت على ثبات المقياس دراسة على مقياس وصف الذات حسب التدرج الثنائي والخماسي . مجلة المنظومة الرياضية (المجلد 09، العدد 02 )، صفحة ص 816.
86. محمد نيسير. (08 04, 2023). تعريف المتوسط الحسابي، مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. تاريخ الاسترداد 23 05, 2023 من - <https://blog.ajsrp.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A>
87. نصيرة لخضير. (2017). تطبيقات برنامج spss في مذكرات تخرج طلبة معاهد قطاع الشباب: بين شروط وكيفية التنفيذ . مجلة المربي (العدد 20 )، صفحة ص 133.
88. نورة خيرى، و عباس بومامي. (2019). أسس البحث العلمي: الإستبيان والدراسات السابقة أنموذجا. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية (عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجالات العلمية المحكمة (التطورات والإتجاهات الحديثة) 13-14 نوفمبر 2019 )، صفحة ص 188.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ..  
المالية والاقتصاد

Département: .....

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : ..  
المولود(ة) بتاريخ: 14/01/1988 ب. الجزائر  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 203164183 الصادرة بتاريخ: 28/10/11 عن: بلعيز كمال  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: التدريس بالجامعة تخصص: ..  
خلال السنة الجامعية: 2022/2023  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ..  
حور الرقصة في زيادة كفاءة الشركة  
الجزائرية

أصح بشرفي أي إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 28/10/2023

التوقيع و البصمة

\*يجوز لكل طالب (ة) بتصريحنا هذا في حالة إختلاف المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

\*\*بدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة